



منظمة
العمل
الدولية



International Organisation of Employers
Organisation Internationale des Employeurs
Organización Internacional de Empleadores
The Global Voice of Business

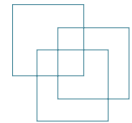


منظمة العمل الدولية
والمنظمة الدولية لأصحاب العمل

الدليل الإرشادي للأعمال التجارية

بشأن عمل الأطفال

كيفية القيام بالأعمال التجارية
مع احترام حق الأطفال في التحرر
من عمل الأطفال



دليل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل الإرشادي للأعمال التجارية بشأن عمل الأطفال

كيفية القيام بالأعمال التجارية
مع احترام حق الأطفال
في التحرر من عمل الأطفال

منظمة العمل الدولية
حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٥
الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية ٢٠١٥
الطبعة الأولى باللغة العربية ٢٠١٦

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي:

International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland, ILO Publications (Rights and Licensing).

أو بالبريد الإلكتروني على العنوان: rights@ilo.org. ويرحب مكتب لعمل الدولي دانما بمثل هذه الطلبات. يجوز للمكاتب والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا الموقع التالي على الانترنت www.iffro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية لأصحاب العمل
كيفية القيام بالأعمال التجارية مع احترام حق الأطفال في التحرر من عمل الأطفال: دليل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل الإرشادي للأعمال التجارية بشأن عمل الأطفال | مكتب العمل الدولي، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. المنظمة الدولية لأصحاب العمل - جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥.
ISBN: 978-92-2-631103-9 (print); 978-92-2-631104-6 (web pdf)
ومتوفر باللغة الإنجليزية:

ILO-IOE CHILD LABOUR GUIDANCE TOOL FOR BUSINESS

مكتب العمل الدولي. البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. المنظمة الدولية لأصحاب العمل
عمل الأطفال / المسؤولية الاجتماعية للشركات / ثقافة الشركات / حقوق الطفل / دور الأمم المتحدة / دور منظمة العمل الدولية - ٢٠١٣/١٢

فهرسة منظمة العمل الدولية للبيانات المنشورة

شكر وتقدير

تم إعداد هذا المنشور في إطار التنسيق الذي قام به السيد بنيامين سميت (منظمة العمل الدولية في جنيف). ونوجه شكر خاص للسيد ديفيد فيرميجيس والسيدة راشيل ديفيس (مؤسسة «تحول» SHIFT) والسيدة اميليا اسبيخو (المنظمة الدولية لأصحاب العمل)، الذين كان لهم دور فعال في إعداد الدليل، وإلى أعضاء برنامج عمل الأطفال (CLP)، الذين قدموا مساهمات قيمة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعها هي مسؤولية مؤلفيها وهدمهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها الرقمية عن طريق المكاتب الكبرى وبرنامج التوزيع الإلكتروني أو بالطلب المباشر من البريد الإلكتروني: ilopubs@ilo.org. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على العنوان التالي: www.ilo.org/publns أو الاتصال على البريد الإلكتروني: ilopubs@ilo.org.

زوروا موقعنا: www.ilo.org/ipecc

طبع في جمهورية مصر العربية
التصميم للمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو - إيطاليا

جدول المحتويات

iv تقديم

الجزء الأول (أ):

- ١ مقدمة: ما أهمية هذا الدليل الإرشادي ولمن تم إعداده
- ٢ ما هو حجم عمل الأطفال على الصعيد العالمي
- ٣ كيف يمكن أن تكون أعمالنا التجارية متورطة في عمل الأطفال
- ٤ لماذا هناك توقعات متزايدة من الأعمال التجارية
- ٤ كيف يختلف هذا الدليل عن الأدلة السابقة لمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل؟
- ٥ لمن تم إعداد هذا الدليل الإرشادي؟
- ٦ هل يمكن لهذا الدليل الإرشادي أن يساعدني على إبراز الفوائد التجارية العائدة عليّ للزملاء؟

الجزء الثاني (ب):

- ٩ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان:
ما المتوقع أن تقوم به الشركات بشأن عمل الأطفال؟
- ١٠ ب-١ الآثار المترتبة على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
- ١٤ ب-٢ فهم آثار عمل الأطفال
- ١٨ ب-٣ مسؤولية الشركات عن احترام حق الطفل في التحرر من عمل الأطفال

الجزء الثالث (ج):

- ٢٥ منع ومعالجة آثار عمل الأطفال:
الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الشركات
- ٢٦ ج-١ وضع سياسة مُلزِمة وإدماجها في المنشأة بأسرها
- ٣٢ ج-٢ تقييم آثار عمل الأطفال
- ٣٧ ج-٣ إدماج آثار عمل الأطفال واتخاذ الإجراءات بشأنها
- ٤٦ ج-٤ تتبع الأداء بشأن عمل الأطفال
- ٥٠ ج-٥ الإبلاغ عن الأداء حول عمل الأطفال
- ٥٤ ج-٦ مشاركة أصحاب المصلحة
- ٥٦ ج-٧ آليات المعالجة والتظلم

الملحق أ:

- ٦٠ المعايير والصوك الدولية

مع اتجاه الاقتصادات نحو قدر أكبر من التكامل مقارنة بأي وقت مضى، واستمرار الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يزداد العالم صغراً في ذات الوقت الذي تزداد سلاسل الإمداد والتوريد تعقيداً. لم يكن التحدي الذي يواجه أصحاب العمل لإظهار احترامهم لحقوق الإنسان، والعمل على بذل العناية الواجبة لتجنب انتهاك حقوق الآخرين، ومعالجة الآثار السلبية التي تحدث، أكثر وضوحاً من اليوم. ولكن كيفية القيام بذلك في سياقات تنفسي فيها عدم الرسمية على نطاق واسع، وعدم كفاية إنفاذ القوانين واستمرار الفقر، هو أمر أبعد ما يكون عن البساطة. ويعد عمل الأطفال من الأمثلة على ذلك: فعلى الرغم من المكاسب السريعة التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك ١٦٨ مليون طفل عامل في العالم، في جميع المناطق والقطاعات.

تقدم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، والتي تم اعتمادها بالإجماع في عام ٢٠١١ من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، برنامج عمل لأصحاب الأعمال يساعد على وضع نظم إدارة قوية لبذل العناية الواجبة. الأهم من ذلك أنها تتناول أيضاً واجب الحكومة لحماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تتورط فيها المنشآت، وكذلك الحاجة إلى زيادة فرص الوصول إلى المعالجة. لا تخلق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التزامات قانونية جديدة ولكنها توضح ما تعنيه الصكوك الدولية القائمة بالنسبة للأعمال التجارية، وتستند مباشرة على مرجعية إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل و اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للسنة (١٩٧٣)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (١٩٩٩) والتي تعد من بين المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وعلى الرغم من كون هذه الاتفاقيات ملزمة فقط للحكومات التي تصادق عليها، فهي تعد بمثابة المعايير ذات الصلة بعمل الأطفال في سلاسل الإمداد والتوريد.

تم إعداد الدليل الإرشادي بشأن عمل الأطفال بشكل مشترك من قبل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل كمصدر للشركات لتلبية متطلبات العناية الواجبة المنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من حيث اتصالها بعمل الأطفال. وهي تعتمد على الخبرة الطويلة للبرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للحد من عمل الأطفال (ILO-IPEC) في التعاون مع أصحاب العمل لمكافحة عمل الأطفال في سلاسل الإمداد والتوريد. وقد شاركت مجموعة مختارة من الشركات عن كثب في وضعها: وقد كانت إسهامات شركة كوكا كولا، أنغلو غولد أشتانت، فاله، اليابان لتصنيع التبغ والإسترليني إسهامات قيمة للعناية. ومن خلال العمل برؤية تهتم بالشأن العام وبروح منفتحة على التعاون مع فريق المشروع، الذي تألف من منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لأصحاب العمل ومؤسسة «تحول» (SHIFT) - وهو بيت خبرة لا يهدف للربح معني بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان - قدمت هذه الشركات رؤى وخبرات من مجموعة واسعة من القطاعات والمناطق الجغرافية للتأكد على أن يكون الدليل الإرشادي أداة عملية تستجيب للتحديات الرئيسية التي تواجه الأعمال التجارية.

ونحن على ثقة من أن هذا الدليل الإرشادي سيكون مصدر دعم قيم لأصحاب العمل. طموحنا باسم المنظمة الدولية لأصحاب العمل، وهي الصوت العالمي للأنشطة الاقتصادية، ومنظمة العمل الدولية، وهي راعية معايير العمل الدولية ووكالة الأمم المتحدة المعنية بعالم العمل، هو أن يدفع هذا المورد الجديد نحو المزيد من المشاركة والتعاون، ويضيف زخماً جديداً لتحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو القضاء على كافة أشكال عمل الأطفال.

لندا كروميونج

الأمين العام

المنظمة الدولية لأصحاب العمل

بياتي اندريس

الرئيس

فرع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية

الجزء الأول (أ)

المقدمة

ما أهمية هذا الدليل الإرشادي
ولمن تم إعداده؟



ما هو حجم عمل الأطفال على الصعيد العالمي؟

أدت عدة عقود من الجهود المتضافرة لمكافحة عمل الأطفال إلى حدوث انخفاض كبير في الأعداد الكلية للأطفال العاملين. ومع ذلك، واعتباراً من عام ٢٠١٢، كان لا يزال هناك ما يقدر بنحو ١٦٨ مليون طفل عامل، منهم أكثر من ٨٥ مليون طفل يعملون في الأعمال الخطرة. وهي واحدة من أسوأ أشكال عمل الأطفال التي تشكل أكبر المخاطر على الصحة العقلية والجسدية للأطفال. وعلى النطاق العالمي، ينخرط ما يقرب من واحد بين كل عشر أطفال في عمل الأطفال، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ هذا الرقم واحد من كل خمس أطفال.^١ يعمل الأطفال في الحقول والمزارع، وفي المصانع وكخدم في المنازل، أو في الأعمال التجارية غير الرسمية مثل التعدين الحرفي، وكباعة جائلين وجامعي القمامة، كما يمكن أن يقعوا في براثن الاستغلال الجنسي التجاري، أو يجبروا على الانخراط في النزاعات المسلحة وتهريب المخدرات.

تعريف عمل الأطفال

عمل الأطفال هو العمل الذي يحرم الأطفال من طفولتهم وتنمية قدراتهم وكرامتهم، ويكون ضاراً بنموهم البدني أو العقلي، ويمثل تعارضاً مع حصولهم على التعليم.

لمزيد من التفاصيل حول تعريف عمل الأطفال
انظر القسم ب-٢

وبالتالي يظل عمل الأطفال مشكلة ملحة واسعة النطاق. يدعو البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية، للوفاء بالتزاماتها لضمان القضاء التدريجي على جميع أشكال عمل الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويشكل هذا الدليل الإرشادي جزء من هذا الجهد الأوسع.

للمزيد من المعلومات:

القسم ب - ٢ - والدليل الأول من أدلة البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال - دليل أصحاب العمل.^٢



(١) البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال: اتجاهات عمل الأطفال العالمية بين عامي ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ (جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣). متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/ipec/informationresources/WCMS_IPEC_PUB_23015/lang-en/index.htm

(٢) منظمة العمل الدولية ومنظمة أصحاب العمل: القضاء على عمل الأطفال: دليل أصحاب العمل (جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧). الدليل الأول، متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/public/english/dialogue/actemp/whatwedo/projects/cl/index.htm

كيف يمكن أن تكون أعمالية التجارية متورطة في عمل الأطفال؟

كنقطة بداية، تحتاج جميع الأعمال التجارية، مهما كان حجمها، إلى التأكد من أن الأطفال لا يعملون في مرافقها أو عملياتها الخاصة. وقد وضعت منظمة العمل الدولية ومنظمة أصحاب العمل دليلاً عملياً لأصحاب العمل^٣ يوضح كيفية تحديد عمل الأطفال ومنعه في مجال الأعمال التجارية الخاصة بصاحب العمل نفسه. ويركز هذا الدليل الإرشادي على ثلاثة «عناصر»:

■ **التوظيف:** وضع حد لممارسة توظيف الأطفال؛

■ **المخاطر:** القضاء على عمل الأطفال الخطر؛

■ **ساعات العمل:** خفض ساعات العمل للأطفال فوق الحد الأدنى للسن لضمان عدم عملهم أكثر من عدد الساعات المسموح بها بموجب القانون الوطني للأعمال الخفيفة والأعمال الاعتيادية.

للمزيد من المعلومات:

القسم ب - ٢ يضع قائمة بالتعريفات الخاصة بهذه المصطلحات الثلاثة.

بالنسبة لكثير من الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسية، قد لا تكون مخاطر عمل الأطفال في المرافق الخاصة بها كبيرة. ومع ذلك، فإن آثار عمل الأطفال، وخاصة أسوأ أشكال عمل الأطفال، غالباً ما تتواجد في سلسلة الإمداد والتوريد بأسرها، في ممارسات مقاولي الباطن، أو في المجتمعات المحلية المجاورة لأنواع معينة من عمليات الشركة. وفي حين قد لا يكون للشركات دائماً علاقات تعاقدية أو تجارية مع الكيانات التي تتسبب في آثار عمل الأطفال، إلا أن الآثار قد تكون مرتبطة بعمليات الشركة أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقة تجارية. وبالنسبة لهذه الشركات، قد يكون هذا النوع من أنواع «الربط» المصدر الرئيسي لمخاطر عمل الأطفال.

أمثلة من الشركات التي قد تكون متورطة في آثار عمل الأطفال

- ✓ شركات توريد المنتجات الزراعية بما في ذلك الكاكاو والبن والشاي والسكر والتبغ والتوابل والمكسرات والماكولات البحرية والبنجر ومنتجات الغابات، واللحوم.
- ✓ شركات الملابس أو شركات توريد الملابس أو الأحذية أو الأكسسوارات.
- ✓ شركات الإلكترونيات التي لديها سلاسل إمداد وتوريد تصنيعية.
- ✓ شركات توريد الفلزات، أو المعادن أو الأحجار الكريمة، سواء بشكل مباشر أو من خلال الموردين.
- ✓ الشركات التي تصنع أو تباع منتجات قيمة التعبئة والتغليف والتي قد يشارك الأطفال في جمعها وبيعها.
- ✓ الشركات التي تقدم أو تعتمد على خدمات السياحة أو النقل.
- ✓ الشركات العاملة في مناطق النزاع الحالي أو الذي حدث مؤخراً أو التي تعتمد في مواردها عليها.
- ✓ الشركات العاملة في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة أو التي تعتمد في مواردها عليها.

لماذا هناك توقعات متزايدة من الأعمال التجارية؟

نما الوعي بمشكلة عمل الأطفال في سلاسل القيمة العالمية في السنوات الأخيرة، نتيجة إلى الجهد الكبير الذي قامت به منظمة العمل الدولية والحكومات والشركاء الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغوط على الأعمال التجارية، متضمنة المستثمرين والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمستهلكين لمنع ومعالجة تلك الآثار.

ولكن ربما كان أكثر التطورات أهمية هو وضوح مسؤولية جميع الشركات على احترام حقوق الإنسان في عملياتها وعلاقاتها التجارية، وعلى النحو المبين في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.⁴ وقد تم التصديق بالإجماع على هذه المبادئ التوجيهية من قبل الدول في اجتماع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠١١ ومنذ ذلك الحين، ساعدت هذه المبادئ على دفع التقارب العالمي بشأن التوقعات من الأعمال التجارية.

المزيد من المعلومات:

القسم ١-٥ يناقش بتفصيل أكثر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

كيف يختلف هذا الدليل الإرشادي عن الأدلة السابقة لمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل؟

يعتمد هذا الدليل الإرشادي على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ويستند إلى أدلة منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل الخاصة بأصحاب العمل لعام ٢٠٠٧⁵ من خلال وضع منظور مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للتأثير على ما يتوقع أن تقوم به جميع الشركات، سواء الوطنية أو المتعددة الجنسيات، لتلبية التوقعات العالمية باحترام حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياتها، بما في ذلك سلاسل القيمة الخاصة بها. يستعرض الدليل ما هو المطلوب من الشركات عند سعيها لمنع ومعالجة الآثار العميقة في سلاسل الإمداد والتوريد، بما في ذلك العمل مع غيرهم من الجهات الفاعلة، وخاصة الحكومات. ويستند هذا الدليل الإرشادي على مرجعية المعايير الدولية ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، ويعكس تجارب الشركات الفردية التي تعمل على تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وحيث أن هذا الدليل يركز على الآثار المترتبة على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بجهود الشركات لمنع ومعالجة آثار عمل الأطفال، عملت منظمة العمل الدولية ومنظمة أصحاب العمل مع مؤسسة «تحول» (SHIFT) لتطوير هذا الدليل. مؤسسة «تحول» هي مؤسسة غير هادفة للربح يرأسها البروفيسور جون روجي، مؤلف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وقد قام العاملون بمؤسسة «تحول» (SHIFT) بدور محوري في المساعدة على وضع وصياغة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان - تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحمية والاحترام والانتصاف» (نويبروك، ٢٠١١). متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf.

⁵ منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل: القضاء على عمل الأطفال (٢٠٠٧)، مرجع سابق.

تم تطوير الدليل الإرشادي بمساهمات مقدمة من الشركات وغيرهم من أعضاء برنامج عمل الأطفال الخاص بمنظمة العمل الدولية والميثاق العالمي للأمم المتحدة. ويشير الدليل الإرشادي إلى التقارير والأدوات والمواد المتاحة الخاصة بعمل الأطفال حيثما مثلت إضافة قيمة.

لمن تم إعداد هذا الدليل الإرشادي؟

تم بناء هذا الدليل على التوجيهات القائمة لمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل. وكما ذكر أعلاه، تضع توجيهات منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل لعام ٢٠٠٧ الإجراءات التي يتعين على جميع الشركات اتخاذها للقضاء على عمل الأطفال ومعالجة آثاره في عملياتها.

من خلال التركيز على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتوقعاتها بالنسبة للإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الشركات حيثما ترتبط بآثار عمل الأطفال من خلال سلاسل القيمة الخاصة بها، فستكون هذه التوجيهات مفيدة بصفة خاصة للشركات الكبيرة أو متعددة الجنسيات والتي لديها سلاسل قيمة عالمية ممتدة. كما تكون مفيدة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الموجودة داخل مثل سلاسل القيمة هذه، والتي تسعى لتعزيز جهودها الخاصة بمكافحة عمل الأطفال، بغية جذب أو طمأننة الشركاء التجاريين على سبيل المثال. وستكون مفيدة أيضاً للشركات المعرضة لخطر التورط في آثار عمل الأطفال في المجتمعات التي قد تتأثر من عملياتها (وبخاصة في القطاعات الاستخراجية والزراعية) أو من خلال قرارات التمويل أو الاستثمار الخاصة بها.

يهدف هذا الدليل إلى دعم الشركات المعرضة للتورط في مخاطر عمل الأطفال بدرجات مختلفة للتعرف على هذه المخاطر والقدرة على إدارتها.

شركتي مهتمة بالآتي...	كيف يمكن أن يكون هذا الدليل الإرشادي مفيد
معرفة ما إذا كان عمل الأطفال يمثل خطر كبير للشركة	✓ يصف القسم ب - ٢ طبيعة آثار عمل الأطفال. ✓ يصف القسم ب - ٣ كيف يمكن للشركات تقييم ما إذا كان عمل الأطفال قضية حقوق إنسان بارزة في شركتهم.
فهم التوقعات الجديدة تجاه الأعمال التجارية كما وضعتها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان حيثما تنطبق على آثار عمل الأطفال.	✓ يصف القسم ب - ١ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ويشرح القسم ب - ٣ كيفية تطبيقها على الشركات. ✓ الجزء ج يصف بالتفصيل السياسات والعمليات الرئيسية التي يجب أن تضعها الشركات لتلبية هذه التوقعات.
مقارنة الجهود المبذولة حالياً بشأن عمل الأطفال بتوقعات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان	✓ كل قسم من الأقسام في الجزء ج يحتوي على الأسئلة التشخيصية لاختبار النهج القائمة. ✓ يتم تناول بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات عند تنفيذ برامج عمل الأطفال في أقسام «السؤال الصعب» في الجزء ج

كما سيكون الدليل الإرشادي مفيد أيضاً لأصحاب المصلحة من غير الشركات والذين يرغبون في دعم أو تحفيز أو الاضطرار على الشركات أن تعمل على منع ومعالجة آثار عمل الأطفال في عملياتها. وقد يشمل أصحاب المصلحة المستثمرين والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات.

كيف تم وضع الدليل الإرشادي؟

- ✓ بحث مكتبي لمراجعة مصادر التوجيه المتاحة.
- ✓ وضع بروتوكول تشخيصي على أساس مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- ✓ تقييم متعمق لجهود خمس شركات في مختلف القطاعات لمنع عمل الأطفال ومعالجة آثاره.
- ✓ ورش العمل لأصحاب المصلحة المتعددين، استضافتها منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل.
- ✓ محادثات ثنائية مع الشركات لتوفير مزيد من الأمثلة.
- ✓ الأخذ بملاحظات أصحاب المصلحة الخبراء على المسودات.

هل يمكن لهذا الدليل الإرشادي أن يساعدني على إبراز الفوائد التجارية العائدة عليّ للزملاء؟

يعد منع ومعالجة الضرر الذي يلحق بالأطفال قضية حقوق إنسان دامغة والتي لا تحتاج العديد من الشركات إلى الإقناع حتى تلتزم بها. ولكن ما تحتاجه العديد من الشركات هو المساعدة على فهم الإجراءات التي يجب اتخاذها (بما يتجاوز وجود سياسة)، وكيفية تقييم فعالية النهج الحالية التي تنتهجها الشركات، وكيفية تغيير النهج التي لا تعمل.

ومع ذلك، وإزاء الأولويات المتنافسة ومحدودية الموارد، قد يحتاج المناصرون للقضية داخل الشركات إلى حجج إضافية. من ضمن النقاط التي وجدها بعض المناصرين داخل الشركات مفيدة ما يلي:

■ **تحسين إدارة المخاطر:** قد يعرض التورط في عمل الأطفال الشركة لانتقادات الرأي العام والحملات من قبل منظمات المجتمع المدني والصحافة، مما يؤدي إلى الإضرار بالسمعة وإلحاق الضرر بالاحتفاظ بالعمالين والتوظيف؛

■ **الأثار على الأسواق:** عمل الأطفال يعيق التنمية الاقتصادية للبلد ويحد من دخل المستهلكين المطلوب لنجاح الأعمال التجارية على المدى الطويل.

■ **زيادة فرص الحصول على الأعمال التجارية:** يدرك العملاء في قطاع الأعمال التجارية على نحو متزايد انخفاض المخاطر بالنسبة لهم عند العمل مع الشركة التي تدير بعالية مخاطرهما في مجال حقوق الإنسان، وخاصة وأن اشتراطات المشتريات الحكومية تدمج اعتبارات حقوق الإنسان بوتيرة متزايدة؛

■ **التقدير الإيجابي:** هناك اهتمام متزايد لدى المستثمرين بشأن قضايا حقوق الإنسان كما أنهم على استعداد لتقدير جهود الشركة في مواجهة التحديات.

■ **اشتراطات الإفصاح المتزايدة:** تفرض القوانين الوطنية والبورصات متطلبات أكثر على الشركات فيما يتعلق بالإفصاح عن نظم إدارة حقوق الإنسان، كما يلخص المربع أدناه.

تزايد المتطلبات الخاصة بالإفصاح عن حقوق الإنسان واشتراطات المشتريات

- ✓ اعتباراً من عام ٢٠١٦، سيشتترط على أكبر ستة آلاف شركة مدرجة في الاتحاد الأوروبي الإفصاح عن الكيفية التي يتم بها إدارة مخاطر حقوق العمال وحقوق الإنسان بما في ذلك آثار عمل الأطفال. وتقوم دول الاتحاد الأوروبي حالياً بتحويل توجيهاات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة إلى تشريعات وطنية.
- ✓ يتعين على الشركات النشطة في الأعمال التجارية في ولاية كاليفورنيا التي تزيد إيراداتها على الصعيد العالمي عن مائة مليون دولار تقديم تقرير عن إجراءاتها الرامية إلى القضاء على الرق والاتجار بالبشر، بما في ذلك الخاصة بالأطفال، في سلاسل التوريد الخاصة بها.
- ✓ أدخل قانون المملكة المتحدة للعبودية الحديثة اشتراطات الإبلاغ الخاصة ببذل العناية الواجبة بالنسبة للشركات فيما يتعلق بمخاطر الرق والاتجار بالبشر على امتداد سلاسل الإمداد والتوريد الخاصة بها.
- ✓ أسواق الأوراق المالية في الهند وماليزيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وغيرها تشترط على الشركات الإبلاغ عن كيفية إدارتها لآثار أعمالها على حقوق الإنسان.
- ✓ الشركات الأمريكية التي تستثمر في ميانمار، وهي بلد لديها عمالة أطفال كبيرة، يشترط عليها أن تكشف عن الجهود المبذولة للعناية الواجبة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يخص الموردين الذين قد يستخدمون عمل الأطفال.
- ✓ تطالب الحكومات بمزيد من الشفافية من الشركات من خلال اشتراطات الشراء. على سبيل المثال، في هولندا، الانضمام إلى اتفاقيات العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك المتعلقة بعمل الأطفال، تعد شرط من الشروط التي تؤهل الشركات للحصول على العقود الحكومية. في الولايات المتحدة، تشترط الحكومة الفدرالية الآن على الشركات التي تسعى للحصول على العقود الفدرالية بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض السخرة وعمل الأطفال.^٧





الجزء الثاني (ب)

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية
وحقوق الإنسان:
ما المتوقع أن تقوم به الشركات
حيال عمل الأطفال؟



الآثار المترتبة على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

ما هي مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟

تم إقرار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالإجماع من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شهر يونيو/ حزيران عام ٢٠١١، وبدعم من حكومات من جميع مناطق العالم. وقد تم وضعها من قبل البروفيسور جون روغي، الممثل الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وقد ساهمت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مساهمة كبيرة في تحديد واجبات الدول ومسؤوليات الشركات لضمان قيامها بالأعمال التجارية في إطار احترام حقوق الإنسان بصورة واضحة. وتقوم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على ثلاث ركائز:

- **واجب الدولة في الحماية** من انتهاكات الأطراف الثالثة لحقوق الإنسان، بما فيها المؤسسات التجارية، من خلال السياسات والتشريعات واللوائح والأحكام القضائية الملائمة.
- **مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان**، وهذا يعني التصرف بالعناية الواجبة لتجنب انتهاك حقوق الآخرين، ومعالجة الآثار السلبية التي تشارك فيها.
- **الحاجة إلى زيادة الوصول إلى سبل المعالجة الفعالة**، سواء القضائية وغير القضائية، لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية.

تكمل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية لمنظمة العمل الدولية^٨، الذي اعتمد في عام ١٩٧٧. ومنذ إقرارها، دفعت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان نحو التقارب في الأطر والالتزامات الدولية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما عزز وضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان باعتبارها الإطار العالمي الرسمي بشأن التوقعات من الأعمال التجارية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وترد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أطر مثل المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإطار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو) ٢٦٠٠٠ بشأن المسؤولية الاجتماعية، ومعايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية، والمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة، وعدد متزايد من الالتزامات من جانب مختلف مبادرات الصناعات وأصحاب المصلحة المتعددين.

(٨) منظمة العمل الدولية: إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية تم اعتماده من قبل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته الرابعة بعد المئتين (خفيف، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧) بصيغة المحلاة في دورته التسعة والسبعين بعد المئتين (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠) والدورة الخامسة والتسعون بعد المئتين (مارس/ آذار ٢٠٠٦). متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_094386/lang-en/index.htm

تنطبق التوقعات من الأعمال التجارية والمنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وكحد أدنى، تتضمن:

■ الميثاق الدولي لحقوق الإنسان،^٩ الذي يتكون من:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

■ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.^{١٠}

توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أنه على الشركات أيضاً إيلاء الاهتمام لمعايير إضافية تعالج قضايا حقوق الإنسان للأفراد أو الفئات التي قد تكون عرضة بشكل خاص للآثار السلبية، والتي من الواضح أنها تشمل الأطفال.^{١١}

ماذا تعني مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالنسبة لدور الدولة فيما يتعلق بعمل الأطفال؟

وضعت الدول واجبات بموجب القانون الدولي لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التحرر من عمل الأطفال. لا تضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أي التزامات جديدة على الدول؛ ولكنها تعزز حاجة الدول إلى النظر فيما إذا كانت القوانين والسياسات الوطنية توفر حماية فعالة ضد تورط الأعمال التجارية في عمل الأطفال، وإن لم يكن، كيف يمكن تعزيز القانون والسياسات سواء من حيث المضمون أو الإنفاذ. هناك العديد من الأدوار الأساسية للدولة لوضع القواعد والأساسيات للقضاء على عمل الأطفال ومعالجته. وهذا يشمل ضمان ما يلي:

■ أن تتسق القوانين الوطنية مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسن، والعمل الخطر والحماية الأوسع للأطفال، ويتم إنفاذها بصورة فعالة في الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء.

■ وجود نظام فعال لتفتيش العمل يشمل تحديد ومعالجة حالات عمل الأطفال.

■ وجود التدابير اللازمة لتحديد لأجور والحماية الاجتماعية ودعم خلق فرص العمل، وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، وغيرها من التدابير الضرورية لمكافحة فقر الأسر.

■ وضع السياسات وبرامج العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال، بما في ذلك التعليم والتدريب المناسبين كبديل لعمل الأطفال.

■ توفير المدارس على مسافة معقولة بالنسبة للطلبة المستهدفين، وبتكلفة مجانية للأطفال وأسرهم، وعلى مستوى كافي من الجودة (غالباً ما تكون ضمن مسؤولية الحكومة المحلية أو الإقليمية).

(٩) الميثاق الدولي لحقوق الإنسان متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/Documents/Publications/Compilation1.1en.pdf.

(١٠) منظمة العمل الدولية: الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومبادئها، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين، جنيف، ١٨ يونيو/حزيران ١٩٩٨ (تم مراجعة الملحق في ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠). متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/declaration/text/declaration/lang-en/index.htm.

(١١) للمحصول على شرح عام لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لأصحاب العمل، انظر منظمة أصحاب العمل: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: دليل صاحب العمل (جنيف، ٢٠١٢).

■ عندما يكون عمل الأطفال منهجي في قطاعات أو مجتمعات معينة، وجود برامج قائمة لنقل الأطفال العاملين من العمل إلى برامج التعليم بدوام كامل، بما في ذلك من خلال وضع نظم للتعليم أو التدريب المهني للأطفال الأكبر سناً.

■ عند حدوث عمل الأطفال، يتم معالجته بشكل مناسب، مع مراعاة الكاملة للمصالح الفضلى للأطفال المعنيين.

ماذا تعني مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالنسبة للشركات المعرضة لخطر التورط في عمل الأطفال؟

توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الخطوات التي يتعين على الشركات اتخاذها لتلبية التوقعات المنتظرة منها باحترام الحق في التحرر من عمل الأطفال، بما في ذلك في عملياتها وفي علاقاتها التجارية. وللوفاء بهذه المسؤولية، على الشركات المعرضة لخطر التورط في آثار عمل الأطفال أن تضع ما يلي:

- التزام سياساتي ملائم يتم إدماجه في المؤسسة التجارية بأسرها؛
- عمليات توخي العناية الواجبة لحقوق الإنسان من أجل تحديد آثار عمل الأطفال التي تسببها الشركات نتيجة عملياتها أو سلاسل القيمة الخاصة بها
- عمليات المعالجة لتوفير سبل الانتصاف إذا كانت الشركة قد تسببت في آثار سلبية، و/ أو المساهمة في توفير سبل الانتصاف إذا كانت قد ساهمت في أثر ضار، وبالقدر الذي يتناسب مع مساهمتها.

المزيد من المعلومات:

القسم ب - ٣ يوضح بالتفصيل المتوقع من الشركات بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

يقدم الجزء ج خطوات ومقترحات محددة حول كيفية وفاء الشركات بهذه المسؤولية فيما يتعلق بعمل الأطفال.

ماذا لو كانت الدولة لا تفي بواجباتها في توفير الحماية؟

فشل الدولة في الوفاء بواجبها في توفير الحماية سيزيد قطعاً من صعوبة وفاء الشركات بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان على النحو المبين في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، هذا الفشل ليس عذراً لتفاسد الشركات. على سبيل المثال، في حين أنه من مسؤولية الدولة وضع نظام فعال لتفتيش العمل، يجب أن يكون لدى الشركات أيضاً سياسات وعمليات خاصة بها للتحقق من سن العمال بطريقة تراعي كرامة العاملين. تنتظر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن تمثل الشركات للقانون الوطني، حتى إذا لم يتم إنفاذه.

وحيثما يتعارض القانون الوطني مع المعايير الدولية بشأن عمل الأطفال، تتوقع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن تبحث الشركات عن سبل الالتزام بمبادئ المعايير الدولية ذات الصلة.

وقد وجدت العديد من الشركات أنه بدون تدخل الدولة الفعال على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، تصبح مكافحة عمل الأطفال على نحو فعال أمر صعب، إن لم يكن مستحيل. وكجزء من الوفاء بمسؤوليتها لاحترام حقوق الإنسان، سترغب الشركات في أغلب الأحيان في إيجاد سبل للعمل مع الدولة لمناقشة دورها الهام في حماية الأطفال. وبذلك، قد يكون من المفيد على نحو خاص المشاركة من خلال منظمات أصحاب العمل الوطنية.^{١١}

للمزيد من المعلومات:

القسم ب - ٣ والجزء ج يتناولان عملية التعاون مع الحكومات للحد من مخاطر عمل الأطفال

ما هي أدوار أصحاب المصلحة الآخرين في منع ومعالجة آثار عمل الأطفال؟

يمكن لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة لعب أدوار بناءة للمساهمة في القضاء على عمل الأطفال. في كثير من الأحيان تعمل الشركات أو تتشارك مع هذه الجهات كجزء من الجهود الرامية لمنع ومعالجة آثار عمل الأطفال.

وعلى وجه الخصوص، يمكن لمنظمات أصحاب العمل المساهمة في وضع السياسات الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، والضغط من أجل القضاء الفعلي على عمل الأطفال، كما يمكن أن تقدم المشورة لأعضائها حول التشريعات المتعلقة بعمل الأطفال. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل أيضاً تقديم المشورة لأعضائها حول سياسات التوظيف الخاصة بالموردين، ولا سيما الموردين في الاقتصاد غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظمات أصحاب العمل المشاركة في العمل الجماعي للقضاء على عمل الأطفال بين أعضائها في البلد أو الإقليم أو القطاع.

تلعب النقابات العمالية دوراً هاماً كرقيب ويمكن أن تأخذ إجراءات مباشرة لمنع عمل الأطفال وسحب الأطفال العاملين من مكان العمل. على سبيل المثال، يمكن للنقابات العمالية تقديم التدريب وتهيئة ظروف عمل آمنة وصحية تساعد في الحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملون فوق الحد الأدنى للسنة وكذلك العمال البالغين. كما أنها يمكن أن تسهم في وضع السياسات والضغط على المستوى الوطني. كما أن النقابات العمالية تعد واحدة من الأطراف الثلاثة في المناقشات الثلاثية لوضع وتحديث قوائم الأعمال الخطرة على المستوى الوطني.

يمكن أيضاً لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية التي تركز على عمل الأطفال وحقوق الطفل على نطاق أوسع أن تلعب مجموعة متنوعة من الأدوار. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور الرقيب فيما يتعلق بأنشطة الشركات والدولة، وإجراء البحوث الميدانية حول عمل الأطفال، وأن تكون جزءاً من مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، والعمل مع الشركات لكي تنشط أكثر في معالجة عمل الأطفال، أو العمل على مستوى المجتمع المحلي لدعم برامج مكافحة عمل الأطفال.

للمزيد من المعلومات:

القسم ب - ٣ والجزء ج يتناولان عملية العمل مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة للحد من مخاطر عمل الأطفال

ما هو أثر عمل الأطفال؟

بشكل عام، **عمل الأطفال** هو العمل الذي يحرم الأطفال من طفولتهم ويحد من إمكاناتهم ويحط من كرامتهم، ويضر بنموهم البدني والعقلي، بما في ذلك عن طريق التعارض مع تعليمهم. وعلى وجه التحديد، يقصد به أنواع العمل التي لا يسمح للأطفال دون الحد الأدنى للسن القانوني القيام بها.

للأطفال حق معترف به دولياً للتححرر من عمل الأطفال. وتشير آثار **عمل الأطفال** إلى انتهاك فعلي أو محتمل (أي وجود قيود على أو تفويض) للحق في التحرر من عمل الأطفال.

متى يعتبر العمل الذي يقوم به الطفل «عمل أطفال»؟

الطفل هو كل شخص دون سن الثامنة عشر من العمر. لا تعد جميع الأعمال التي يقوم بها الأطفال عمل أطفال. فالملايين من الشباب فوق الحد الأدنى للسن القانوني يقومون بالعمل، بأجر أو بدون أجر، بشكل قانوني وبما يتناسب وسنهم ودرجة نضوجهم وبما يعد جزءاً من تنشئتهم الاجتماعية والانتقال من المدرسة إلى العمل. فمن خلال العمل، يتعلم هؤلاء الشباب تحمل المسؤولية، واكتساب المهارات، والمساهمة في دخل ورعاية عائلاتهم أو دخلهم ورعايتهم الخاصة، والمساهمة في اقتصاد بلادهم.

يشمل عمل الأطفال كافة الأشكال غير المقبولة من العمل الذي يقوم به الأطفال. هي الأعمال التي تتسبب في إيذاء الأطفال أو ضررهم للأسباب التالية: (١) أنها من المرجح أن تعيق تعليم الطفل ونموه الكامل (نظراً لعمر الطفل)؛ و/أو (٢) أنها تعرض سلامة الطفل البدنية أو العقلية أو الأخلاقية للخطر (بسبب طبيعة العمل).

المصطلحات التالية مهمة لفهم متى يصبح العمل الذي يقوم به طفل عمل أطفال:

■ **الأعمال الخفيفة:** وهي الأعمال التي يمكن للأطفال القيام بها طالما أنها لا تمثل تهديداً لصحتهم وسلامتهم، أو تعوق تعليمهم أو تدريبهم المهني (بشكل عام، الأعمال غير الخطرة لأقل من ١٤ ساعة في الأسبوع). يجب أن يقوم بها فقط الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة أو أكثر (أو، بصورة مؤقتة، الذين تبلغ أعمارهم ١٢ سنة في بعض البلدان النامية) عندما يسمح بذلك القانون المحلي.

■ **الحد الأدنى الأساسي للسن:** لا ينبغي أن يكون الحد الأدنى لسن العمل أقل من سن الانتهاء من التعليم الإلزامي، وفي جميع الأحوال لا يقل عن ١٥ سنة من العمر (أو، بصورة مؤقتة، سن ١٤ سنة في بعض البلدان النامية). بعض الدول تضع الحد الأدنى للسن عند ١٦ سنة من العمر.

■ **الأعمال الخطرة:** واحدة من أسوأ أشكال عمل الأطفال، وهو العمل الذي يشكل خطراً بطبيعته ، مثل العمل مع المبيدات الحشرية أو تحت الأرض أو الذي يتم القيام به في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر وخاصة للأطفال ، مثل العمل لساعات طويلة أو في ظل ارتفاع درجات الحرارة. لا يجوز أن يقوم بها من هم دون سن ١٨ سنة. يجوز للدول أن تضع استثناءات محددة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة، من خلال الحوار مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الوطنية، وحيث يتم حماية صحة وسلامة وأخلاق الأطفال المعنيين تماماً وحيث يتلقوا تعليمات محددة عن الأنشطة ذات الصلة.

■ **أسوأ أشكال عمل الأطفال الأخرى:** هذه تشمل الرق والاتجار والرهن مقابل دين وغيرها من أشكال العمل القسري، بما في ذلك التجنيد القسري للاستغلال في النزاعات المسلحة، واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، وفي أنشطة غير مشروعة مثل التسول المنظم أو الاتجار في المخدرات أو بيعها. لا ينبغي أبداً أن يشارك الأطفال في مثل هذه الأنشطة.

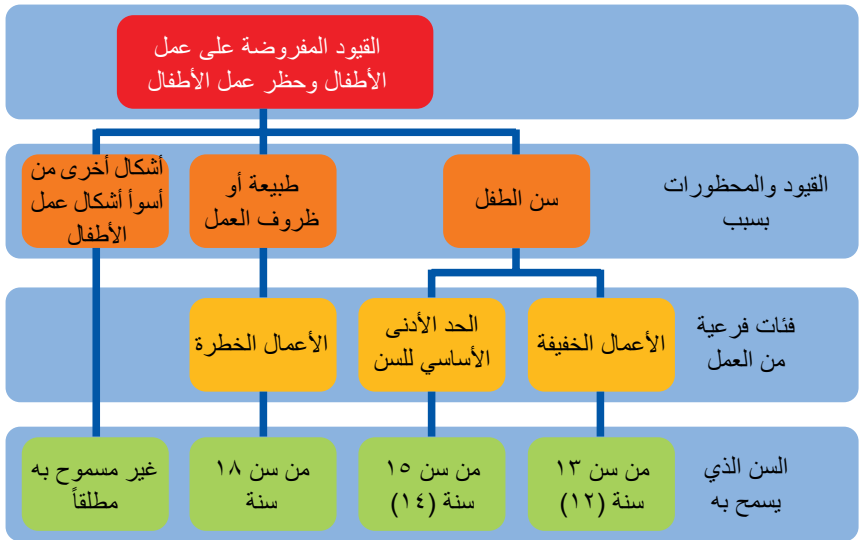
للمزيد من المعلومات:

يلخص الشكل (١) الآثار المترتبة عن هذه المصطلحات

يتضمن الملحق تعريفات لكافة المعايير والصكوك الدولية الرئيسية

ذات الصلة بعمل الأطفال

الشكل رقم (١): القيود المفروضة على عمل الأطفال وحظر عمل الأطفال



كيف يتم تحديد فئات عمل الأطفال على المستوى الوطني؟

تسمح اتفاقيات منظمة العمل الدولية ببعض المرونة عند تحديد الحد الأدنى للسن وعند تحديد المقصود بالأعمال الخطرة. وغالباً ما يتم تحديد الحد الأدنى الأساسي للسن عند ١٥ سنة من العمر، وإن كانت عدد من البلدان تضع سن أعلى من ذلك. البرازيل والصين وكينيا، على سبيل المثال، من بين ٣٥ دولة تضع الحد الأدنى للسن حالياً عند سن ١٦ سنة من العمر. وكما ذكر أعلاه، يجوز للبلدان النامية أن تضع، بشكل مؤقت، الحد الأدنى للسن عند سن ١٤ سنة من العمر (قامت حوالي ٤٧ دولة بذلك) أو أن تطبق الإعفاءات لفترة محددة من الوقت لأنواع معينة من العمل (على الرغم من أنه من الناحية العملية لم يتم بذلك سوى عدد قليل من هذه البلدان).

تحدد الحكومات الوطنية ما يعتبر أعمال خطيرة من خلال عملية حوار ثلاثية تضم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتضع قائمة بالأنشطة التي تعتبر من الأعمال الخطرة». يمكن للشركات أن تعتمد سياسات أكثر تقييداً من هذه القوائم، ولكن لا ينبغي أبداً أن تكون هذه السياسات أكثر تساهلاً من القوائم.

ما هي أسباب عمل الأطفال وما هي العوامل المقترنة بالظروف المحيطة التي تزيد من احتمالات حدوث آثار عمل الأطفال؟

يتواجد عمل الأطفال في كثير من الأحيان حيث يكون إنفاذ القوانين التي تمنع عمل الأطفال محدود، وحيث يوجد افتقار للحماية الاجتماعية للأطفال والعائلات، وخاصة التعليم المجاني الجيد، وحيث يستشري الفقر، وحيث تكون سيادة القانون ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من العوامل المقترنة بالظروف المحيطة التي تساهم في زيادة مخاطر حدوث آثار عمل الأطفال. ضمن السياقات التي يحدث فيها عمل الأطفال، هناك عوامل «دفع» وعوامل «جذب» على حد سواء تؤدي إلى أن يكون الطفل أكثر عرضة لأن يصبح طفل عامل.

يرتكز الجدول التالي على مناقشات أكثر استفاضة بشأن أسباب عمل الأطفال في أدلة منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل التي تستهدف أصحاب العمل.^{١٢} ويشمل الجدول العوامل المقترنة بالظروف المحيطة التي تزيد من المخاطر الكلية لآثار عمل الأطفال، فضلاً عن عوامل الدفع والجذب المحددة.

١٢ منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل: القضاء على عمل الأطفال (٢٠٠٧). مرجع سابق، الدليل الأول، ص ١٥ إلى ٢٢

تشمل الأسباب والعوامل المقترنه بالظروف المحيطة ما يلي:

- ✓ ضعف إنفاذ القوانين المعنية بعمل الأطفال
- ✓ عدم كفاية الحماية الاجتماعية
- ✓ عدم توفير فرص التعليم الجيد للفقراء
- ✓ الفقر المدقع
- ✓ ضعف سيادة القانون
- ✓ عدم وجود نظم للتعاون في مكان العمل
- ✓ قطاعات كبيرة من الاقتصاد تنسم بعدم الرسمية
- ✓ تفتقر المناطق الريفية للبنى التحتية الكافية

تشمل عوامل الدفع ما يلي:

تشمل عوامل الجذب ما يلي:

- ✓ فقر الأسر المعيشية والمجتمع
- ✓ الصدمات الاقتصادية (على سبيل المثال، المشاكل الصحية غير المتوقعة)
- ✓ القبول الاجتماعي لعمل الأطفال
- ✓ عدم كفاية الفرص التعليمية و/أو الحواجز الاجتماعية أو البيروقراطية للحصول على التعليم
- ✓ التمييز في الحصول على التعليم أو على وظيفة معينة
- ✓ غياب التوجيه والدعم من الوالدين
- ✓ جاذبية كسب الدخل
- ✓ المؤسسات غير الخاضعة للتنظيم في الاقتصاد غير الرسمي
- ✓ المهاجرين غير المحميين الباحثين عن فرص كسب الدخل
- ✓ المشروعات العائلية التي تعتمد على عمل أطفالها حيث أنها غير قادرة على توظيف العمال البالغين
- ✓ أنواع معينة من العمل التي عادة يتم تنظيمها بحيث لا يمكن أن يعمل بها سوى الأطفال (على سبيل المثال، استخراج المعادن بدون معدات مناسبة لحفر فتحات كبيرة بالقدر الكافي لمرور البالغين)
- ✓ ممارسات التوظيف الخاصة بوكالات التوظيف أو التشغيل، أو النُهج التي يتبعها فرادي وسطاء العمل

مسؤولية الشركات عن احترام حق الأطفال في التحرر من عمل الأطفال

كيف يمكن لمؤسستي أن تفي بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان؟

يجب أن يكون لدى الشركات العناصر التالية في نظام الإدارة للمساعدة في منع ومعالجة الآثار السلبية، بما في ذلك آثار عمل الأطفال.

عناصر مسؤولية احترام حقوق الإنسان
الالتزام السياسي مدمج في المؤسسة بأسرها
عمليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان ، والتي تنطوي على:
✓ تقييم الآثار، بما في ذلك مخاطر عمل الأطفال؛
✓ تضمين النتائج في الإجراءات والقرارات؛
✓ تتبع الأداء؛
✓ الاستعداد للإبلاغ عن الأداء.
سبل الانتصاف، بما في ذلك آليات التظلم على المستوى التنفيذي.

قد تكون هذه العناصر جزء من نظام قائم بذاته لإدارة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان أو قد تكون مدمجة في أنظمة الشركة الأخرى المعمول بها. في جميع الحالات، يجب أن تركز هذه العناصر على المخاطر التي يتعرض لها الأفراد (في هذه الحالة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال) وليس المخاطر على الأعمال التجارية وحدها.

لا يوجد «نهج واحد يناسب الجميع»، وسيعتمد التنفيذ على حجم الشركة، والبلدان التي تعمل بها، والملكية، وبنية وطبيعة أعمالها التجارية. وسوف تعتمد أيضاً على ما إذا كان عمل الأطفال «قضية بارزة في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للشركة أم لا، وهو ما سيتم مناقشته في الفصل التالي.

كيف يمكننا تحديد ما إذا كان عمل الأطفال يمثل «قضية بارزة في مجال حقوق الإنسان» بالنسبة لشركتنا؟

القضايا البارزة في مجال حقوق الإنسان هي حقوق الإنسان التي تكون عرضة لمخاطر الآثار السلبية الأشد ضرراً نتيجة لأنشطة الشركة أو علاقاتها التجارية. وتُقاس حدة الأثر في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفي هذا الدليل من خلال استخدام ثلاثة عوامل:

- **الحجم:** درجة خطورة الأثر على الأشخاص المتضررين
- **النطاق:** عدد الأشخاص المتضررين.
- **عدم القابلية للمعالجة:** أي قيود تحد من القدرة على إعادة المتضررين على الأقل إلى نفس أو مثل حالتهم التي كانوا عليها قبل وقوع الضرر.

يمكن تلخيص هذه العوامل الثلاثة على النحو التالي: ما مدى خطورة الضرر؛ ما مدى انتشار الضرر؛ وإذا حدث الضرر، هل يمكن تصحيحه؟

حيثما وجد عامل واحد أو مجموعة من هذه العوامل، قد يكون التأثير شديد. وحيثما ارتفعت أيضاً احتمالات حدوث أثر ما، ازداد بروز القضية. ومع ذلك، حيث أن بروز القضية يركز على شدة الضرر على الأفراد، يجب أيضاً منح الاهتمام على سبيل الأولوية للأثار التي تزيد شدتها ولكن تقل احتمالات حدوثها.

غالباً ما ينطوي عمل الأطفال على ضرر بالغ للأطفال قد يكون من الصعب معالجته. عند النظر في مدى انتشار الأثر واحتمالاته، قد تكون الشركات في حاجة للنظر فيما إذا كانت تقوم بما يلي على سبيل المثال:

- تحديد مصدر المنتجات الزراعية التي يُعرف أن زراعتها تنطوي على آثار عمل أطفال شديدة (على سبيل المثال، الكاكاو، والبنور، وقصب السكر، والتبغ، والقطن، والبنديق، والفانيليا).
- العمل في البلدان أو المناطق التي يرتفع بها معدل انتشار عمل الأطفال في مختلف الصناعات.
- العمل في البلدان التي لديها العديد من عوامل «الدفع» أو «الجذب» المرتبطة بظروف تزيد من خطر حدوث أو استمرار عمل الأطفال (على سبيل المثال، وجود اقتصاد غير رسمي كبير)، والذي تم تناوله أعلاه.

ما هي الطرق المختلفة التي يمكن لمؤسستي من خلالها أن تتورط في آثار عمل الأطفال؟

هناك ثلاث طرق يمكن أن تتورط من خلالها الشركات في آثار عمل الأطفال بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان:

الوصف	الأمثلة
قد تتسبب الشركة في أثر عمل أطفال من خلال إجراءاتها أو قراراتها.	تشغيل الأطفال دون الحد الأدنى للسن المنصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨.
قد تساهم الشركة في إحداث أثر عمل أطفال من خلال علاقة تجارية (على سبيل المثال، مع مورد أو عميل أو حكومة) أو من خلال إجراءاتها بالتزامن مع إجراءات الأطراف الأخرى.	تعريض الأطفال دون سن ١٨ سنة لظروف العمل الخطرة.
قد لا تتسبب شركة أو تساهم في حدوث أثر عمل أطفال، ولكن يرتبط الأثر بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها لأن الأثر يتسبب فيه كيان ترتبط به الشركة من خلال علاقة تجارية.	تغيير اشتراطات المنتج للموردين بشكل متكرر دون تعديل مواعيد الإنتاج النهائية أو الأسعار، وبالتالي تحفيزهم على التعاقد مع موردي الباطن الذين يعتمدون على عمل الأطفال.
	المساهمة في التلوث التراكمي لنهر، مما يؤثر سلباً على سبل عيش المزارعين المحليين، مما يؤدي بهم إلى إرسال أطفالهم للعمل للتعويض عن فقدان الدخل.
	حين يقوم المورد بالتعاقد من الباطن مع الأطفال العاملين في المنازل على أعمال التطريز لمنتجات شركة بيع ملابس بالتجزئة، في انتهاك للالتزامات التعاقدية وبدون تحفيز من قبل شركة البيع بالتجزئة.
	شراء المواد الخام أو السلع المنتجة من خلال عمل الأطفال في السوق الفورية (نقداً) أو عن طريق وكيل

للمزيد من المعلومات:

يوضح الجزء ج بمزيد من التفصيل الفروق بين هذه الأشكال من التورط، خصوصاً المساهمة والارتباط.

ما هي الإجراءات التي يتوقع أن تتخذها الشركات ومتى يتم اتخاذها؟

عندما تتسبب شركة أو تساهم في عمل الأطفال من خلال أنشطتها الخاصة، فإنه من المتوقع أن تتوقف عن عمل ذلك، ومعالجة الضرر أو مساهمتها في الضرر. عندما يرتبط عمل الأطفال بعمليات الشركة أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقة عمل تجارية، فمن المتوقع أن تتخذ الشركة الإجراءات للحد من خطر استمرار أو تكرار الأثر. بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من غير المتوقع أن توفر الشركة علاجاً للأثر، على الرغم من أن البعض قد يختار القيام بذلك. ويلخص الجدول أدناه الآثار المترتبة على الشركات.

لو الشركة...	فعلها...	و...	و...
تسببت أو قد تتسبب في إحداث أثر	الحيلولة دون حدوث الأثر أو التخفيف من حدته	معالجة الضرر في حالة حدوث الأثر	
ساهمت أو قد تساهم في الأثر	منع أو الحد من مساهمتها في الأثر	المساهمة في معالجة الضرر في حالة حدوث الأثر، بالقدر الذي يتناسب مع مساهمتها	
ترتبط أو ربما ترتبط عملياتها أو منتجاتها أو خدماتها بأثر من خلال علاقة تجارية	استخدام أو زيادة نفوذها للتأثير على الأطراف المسؤولة الأخرى لمنع الأثر أو التخفيف من حدته	لا تتحمل أية مسؤولية للمعالجة ولكن الشركة قد تختار أن تقوم بذلك	استخدام أو زيادة نفوذها للتأثير على الأطراف المسؤولة الأخرى للعمل على منع الأثر أو التخفيف من حدته

الجهود التي تسعى للحد من مخاطر عمل الأطفال التي ترتبط مباشرة بعمليات الشركة قد تنطوي على مساهمة الشركة في جهود أوسع لمنع ومعالجة عمل الأطفال، والتي قد تشمل برامج لسبل الانتصاف. وللتوضيح، عندما نتحدث مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عن توفير «سبل الانتصاف»، فالمقصود هو سبل إنصاف محددة لضرر محدد تعرض له شخص محدد.

ما هو النفوذ وكيف يمكن لشركتي بنائه وتطبيقه؟

النفوذ مفهوم مركزي في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. استخدام النفوذ أمر بالغ الأهمية لمنع ومعالجة عمل الأطفال في العلاقات التجارية على امتداد سلسلة القيمة.

النفوذ هو قدرة مؤسسات الأعمال التجارية على إحداث تغيير في الممارسات غير المشروعة لطرف آخر والتي تتسبب أو تساهم في إحداث أثر عمل أطفال.

قد ترى شركة ما أن نفوذها على كيان ثالث يتسبب أو يساهم في أثر ما محدود بسبب عدم وجود علاقة تعاقدية للشركة مع هذا الكيان على سبيل المثال، أو أن هناك تحديات أخرى مرتبطة بتوقع تغيير الشريك التجاري لممارساته. ومع ذلك، توضح الخبرة أن الشركات غالباً ما لديها قدر أكبر مما تتصور من النفوذ على هذه القضايا وأنها قادرة على زيادته في حال عدم وجوده، بما في ذلك من خلال التعاون مع الآخرين.

الأشكال الرئيسية للنفوذ تشمل ما يلي:^{١٤}

- **النفوذ التجاري التقليدي:** النفوذ الذي يقع ضمن الأنشطة التي تقوم بها الشركة بشكل روتيني في العلاقات التجارية، مثل التعاقد؛
- **نفوذ الأعمال التجارية الأوسع:** النفوذ الذي يمكن للشركة أن تمارسه بمفردها ولكن من خلال الأنشطة غير الروتينية أو النمطية في العلاقات التجارية، مثل بناء القدرات، بما في ذلك التوعية واستخدام «الإقناع المعنوي».
- **النفوذ من خلال التعاون مع النظراء في مجال الأعمال التجارية:** النفوذ الذي ينشأ من خلال العمل الجماعي مع شركات أخرى ضمن صناعة واحدة أو أكثر.
- **النفوذ من خلال الارتباطات الثنائية:** النفوذ الذي يتولد من خلال العمل وجهاً لوجه مع واحدة أو أكثر من الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الحكومات أو النظراء في مجال الأعمال التجارية أو النقابات العمالية أو المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني؛
- **النفوذ من خلال تعاون أصحاب المصلحة المتعددين:** النفوذ الذي يتولد من خلال العمل التعاوني مع الحكومات أو النظراء في مجال الأعمال التجارية أو النقابات العمالية أو المنظمات الدولية و/أو منظمات المجتمع المدني.

للمزيد من المعلومات:

الجزء ج يوضح هذه الأنواع المختلفة من النفوذ مع تقديم أمثلة عملية.

^{١٤} يتم تحديد هذه الأشكال من النفوذ في:

Shift: *Using Leverage in Business Relationships to Reduce Human Rights Risks* (New York, 2013), p.6

مُتاح على الرابط التالي:

www.shiftproject.org/sites/default/files/Using%20Leverage%20in%20Business%20Relationships%20to%20Reduce%20Human%20Rights%20Risks.pdf

هل من المتوقع أن تدعم شركتي حقوق الأطفال وكذلك احترامها؟

كما هو موضح في القسم ب-١، احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التحرر من عمل الأطفال، يمثل المعيار الأساسي الذي من المنتظر أن تستوفيه جميع الشركات.

هناك عدد متزايد من الشركات التي اختارت المساهمة في التعزيز الأوسع لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل. يهدف إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية^{١٥} إلى «تشجيع المساهمة الإيجابية التي يمكن للمنشآت متعددة الجنسية أن تقوم بها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي» ويدعو الشركات إلى «المساهمة في تحقيق إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل» والذي يشمل عمل الأطفال.

بعض الشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل إيجابي في منع عمل الأطفال من خلال الانضمام إلى جهود التنمية الوطنية لخلق بيئة مواتية لتشغيل الشباب. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق المشاركة في البرامج التي تشجع بناء وتنمية المهارات، فضلاً عن توفير التوجيه المهني، على النحو المبين في إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تلتزم بالميثاق العالمي للأمم المتحدة تتعهد بدعم وكذلك احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل. وتشجع وثيقة حقوق الطفل ومبادئ العمل^{١٦} والتي وضعت من قبل اليونيسيف، والميثاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة، الشركات على دعم حقوق الطفل من خلال مجموعة متنوعة من الطرق.

عدم اتخاذ الإجراءات الجدية لمنع ومعالجة عمل الأطفال في عمليات الشركة أو سلسلة القيمة الخاصة بها لا يمكن أن يعوضه اتخاذ إجراء جيد في موضع آخر. ومع ذلك، فهناك في كثير من الأحيان صلات وثيقة بين جهود الشركة لمنع ومعالجة المخاطر المنهجية على حقوق الإنسان، مثل عمل الأطفال، في سلسلة الإمداد والتوريد، وجهودها لدعم حقوق الإنسان - بما في ذلك حقوق الطفل - أكثر مما قد تتصوره الشركة.

للمزيد من المعلومات:

الجزآن ج-٣ و ج-٧ يوضحان هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً.

١٥ منظمة العمل الدولية: إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، اعتمده مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته الرابعة بعد المئتين (جنيف، تشرين الثاني ١٩٧٧) وغُلب في دورته التسعة والسبعون بعد المئتين (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠) والدورة الخمسة والسبعون بعد المئتين (جنيف، آذار ٢٠٠٦). متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_094386/lang-en/index.htm.

١٦ يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.childrenandbusiness.org.



五洲国际

FICI

الجزء الثالث (ج)

منع ومعالجة آثار عمل الأطفال:

الخطوات العملية التي يمكن

أن تتخذها الشركات



وضع سياسة مُلزِمة وإدماجها في المنشأة بأسرها

ما هو المتوقع؟

من المتوقع أن تعلن كل شركة التزامها بشكل علني احترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، والتي تشمل الحق في التحرر من عمل الأطفال. من غير المتوقع أن يكون لدى جميع الشركات سياسة قائمة بذاتها معنية بعمل الأطفال. وأبداً كان النهج الذي تختاره الشركة، يجب أن يعكس تورطها المحتمل في مخاطر عمل الأطفال. فعلى سبيل المثال، قد تختار شركة تعمل في مجال صناعة تتسم بمخاطر كبيرة وواسعة النطاق لعمل الأطفال وضع بيان منفصل بشأن عمل الأطفال. بغض النظر عن الشكل الذي يأخذه الالتزام، يجب إدماجها في المؤسسة بأسرها، وهو ما يعني الدفع باحترام حقوق الإنسان على امتداد المؤسسة كجزء من قيم وثقافة أنشطتها.

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-١-١ المحتوى وإمكانية التطبيق: يجب أن يأخذ الالتزام المحدد بشأن عمل الأطفال بعين الاعتبار المعايير الدولية ذات الصلة (انظر الملحق أ). كما يجب عليه أيضاً أن يحدد بوضوح توقعات الشركة من موظفيها ومن شركائها التجاريين.

- ✓ هل لدى الشركة التزام علني باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الطفل في التحرر من عمل الأطفال؟
- ✓ هل يستند الالتزام إلى مرجعية الميثاق الدولي لحقوق الإنسان وأو إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؟ هل يستند إلى مرجعية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟
- ✓ هل يستند إلى مرجعية المعايير ذات الصلة المتعلقة بحقوق الطفل، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال؟
- ✓ هل يسمح بالعمل الآمن للأطفال فوق الحد الأدنى للسن، في حالة وجود مثل هذا العمل؟
- ✓ هل يوضح الالتزام توقعات الشركة تجاه الموظفين والشركاء
- ✓ التجاريين والجهات الأخرى المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها؟

الأسئلة التشخيصية

ج-١-٢ وضع السياسة وإقرارها: ينبغي أن يشمل وضع الالتزام السياساتي مشاركة الموظفين العاملين في الوظائف الداخلية الرئيسية، مثل المشتريات والموارد البشرية، وكذلك أصحاب الخبرات ذات الصلة في مجال حقوق الطفل وحقوق العمال الأوسع سواء من داخل الشركة أو خارجها. قد يكون من المفيد أيضاً اختبار بيان السياسة العامة مع الشركاء التجاريين ذوي الصلة الذين سينطبق عليهم البيان، ومع ممثلي أصحاب المصلحة المتأثرين بشكل مباشر. كما أن مشاركة القيادات العليا في الموافقة على الالتزام يساعد على التأكيد على أهميته.

✓ هل يستتير البيان بالخبرات الداخلية و/ أو الخارجية ذات الصلة؟	الأسئلة التشخيصية
✓ هل تمت الموافقة على البيان على ارفع مستوى في الشركة؟	
✓ هل تم أخذ وجهات نظر الشركاء التجاريين ذوي الصلة، بما في ذلك الموردين، في الاعتبار عند وضعه؟	
✓ هل تم إشراك أصحاب المصلحة الآخرين؟ كيف؟	

ج-١-٣ التعميم: تحتاج الشركة إلى النظر في كيفية التعريف بالتزامها بشكل أفضل لمن سيكونوا جزء من تنفيذه (على سبيل المثال، الموظفين والمقاولين والموردين)، ولمن لديهم مصلحة مباشرة في تنفيذه (على سبيل

✓ هل الالتزام متاح للجمهور، ويعمم داخلياً وخارجياً على جميع الموظفين والشركاء التجاريين، والأطراف الأخرى ذات الصلة؟	الأسئلة التشخيصية
✓ هل هو متاح باللغات ذات الصلة، وهل يتم تعميمه بطريقة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة لمختلف الجماهير المستهدفة؟	

المثال، الأطفال الذين يحتمل تضررهم وأسرهم والمجتمعات المحلية).
ج-١-٤ الاتساق الداخلي: ينبغي على الشركة أن تنظر في أي تضارب بين الالتزام والسياسات والإجراءات والتوجيهات التنفيذية الأخرى ومعالجة ذلك. وينبغي أيضاً أن تخصص سبل المساءلة المناسبة بشأن تنفيذ الالتزام.

✓ هل السياسات والإجراءات التنفيذية ذات الصلة تتسق مع الالتزام، وفي حالة وجود أي تضارب بينهم، هل يتم معالجته؟	الأسئلة التشخيصية
✓ هل تتوفر المساءلة الداخلية الملائمة لتنفيذ الالتزام؟	
✓ هل هناك قيادة ظاهرة في قمة المؤسسة بشأن المسائل التي أثرت في السياسة أو البيان؟	

ج-١-٥ التطبيق على العلاقات التجارية: ينبغي أن يكون الشركاء التجاريين على بيئة بالالتزام السياساتي للشركة وأن يتم دعمهم أو تحفيزهم أو مطالبتهم بشكل ملائم بالاتساق مع مضمونه.

✓ كيف يتم إدماج السياسة العامة أو البيان في شروط العلاقات التجارية (على سبيل المثال، مع الموردين أو الشركاء في المشاريع المشتركة أو العملاء)؟	الأسئلة التشخيصية
---	----------------------



• مكتب منظمة العمل الدولية لمساعدة الأعمال التجارية لديه معلومات عن عمل الأطفال يمكن أن تدعم وضع التزام سياساتي ويمكن الاتصال به على هذا البريد الإلكتروني: assistance@ilo.org

• المنظمة الدولية لأصحاب العمل وأعضاؤها، بما في ذلك المنظمة الممثلة للأعمال التجارية/أصحاب العمل على المستوى الوطني.

• The UN Global Compact and OHCHR: **How to develop a human rights policy- A guide for business**. Second edition (New York, 2015).

متاح على الرابط التالي:

www.unglobalcompact.org/library/22

التوجيهات بشأن إدماج احترام حقوق الإنسان بشكل عام على امتداد الأعمال التجارية:

• UN Global Compact: **Good practice note: Organizing the human rights function within a company** (New York, 2014).

متاح على الرابط التالي:

www.unglobalcompact.org/library/921.

• Shift: **Embedding respect for human rights within a company's operations**. Shift workshop report No. 1, June 2012.

متاح على الرابط التالي:

www.shiftproject.org/sites/default/files/Workshop%20Report%20Final.pdf.

• يوفر إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة مزيداً من التوجيه فيما يخص وضع التزام سياساتي وتضمينه في الشركة بأسرها. يرجى زيارة الموقع التالي: www.ungpreporting.org.

كيف ينبغي على الالتزام السياساتي لشركتي أن يعالج التعارض بين القوانين المحلية واتفاقيات منظمة العمل الدولية؟



التحدي

على الشركات أن تمتثل لقوانين الدول التي تعمل بها. ومع ذلك، توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أنه من المنتظر أن تسعى الشركات إلى احترام المبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية لحقوق الإنسان عندما تكون القوانين المحلية دون تلك المعايير أو تتعارض معها بشكل مباشر.

الثغرات التي كثيراً ما تحدث في القوانين المحلية تشمل ما يلي:^{١٧}

- الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل دون سن التعليم الإلزامي؛

- وجود فجوة بين العمر الذي يُسمح فيه للفتيان أو الفتيات بترك المدرسة والحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل؛

- السماح بأنواع معينة من الأعمال الخفيفة أو الخطرة في سن دون السن المنصوص عليه في اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة؛

- لم يتم اعتماد قائمة وطنية بالأعمال الخطرة، أو أن القوائم الموجودة لا تشمل أنواع العمل التي تعتبرها اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٠، خطر، أو أن القائمة عامة جداً أو غير واضحة.

- إعفاء قطاعات معينة (على سبيل المثال، الزراعة) و أنواع من العمل (على سبيل المثال، العمل المنزلي) من قوانين الحد الأدنى للسن، خلافاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.

الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

تمة خطوة أولى حاسمة بالنسبة للعديد من الشركات وهي إجراء تحليل شامل لمعايير عمل الأطفال فيما يتعلق بالحد الأدنى للسن وقوائم الأعمال الخطرة في كل بلد من البلدان التي تعمل بها الشركة أو تحصل على توريدات منها، لكي تدرّك أوجه التحدي المرجحة.

لدى منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات متاحة للجمهور خاصة بالتشريعات الوطنية المعنية بعمل الأطفال والسياسات ذات الصلة (على سبيل المثال، قوانين التعليم الإلزامي) تسمى «لوحة متابعة البلدان». وتشمل قاعدة البيانات أيضاً التقييمات الخاصة بتطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال.

^(١٧) للمزيد من المعلومات حول معايير عمل الأطفال والقوانين والممارسات الوطنية، انظر: منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل: أدلة لأصحاب العمل (٢٠٠٧)، مرجع سابق، النليل الأول، ص ٨ إلى ١٤.

ممارسات الشركات رقم (١)

المعلومات الخاصة بالدولة

عملت شركة بالتعاون مع برنامج منظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال على وضع التقارير القطرية الخاصة بالتشريعات الوطنية وغيرها من إجراءات المعالجة بشأن الأعمال الخطرة التي يقوم بها الأطفال في كل بلد تعمل به. وقد تم استخدام هذه التقارير لدعم تنفيذ التزامات الشركة على الصعيد العالمي بشأن عمل الأطفال على المستوى القطري.

وقد استخدمت بعض الشركات قواعد البيانات هذه لإجراء تحليل مفصل في كل بلد من البلدان التي تعمل بها. وبناءً على هذا التحليل، قامت بوضع التقييم الخاص بها للأعمال المحتملة بما يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية. وقد عملت بعض هذه الشركات أيضاً مع الحكومات لطلب توضيحات بشأن قوائم الأعمال الخطرة القائمة أو تحديثات لها (انظر ممارسات الشركات المربع رقم ٢).

وبالإضافة إلى ذلك، وقعت بعض الشركات متعددة الجنسيات الاتفاقيات الدولية الإطارية (أو الاتفاقيات الإطارية العالمية) مع الاتحادات النقابية العالمية والتي من خلالها تلتزم باحترام معايير حقوق العمل ذاتها في جميع الدول التي تعمل بها الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعمل الأطفال.

الشكل رقم (٢): الأخطاء التي يجب تجنبها:



أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



يتم شرح اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الحد الأدنى للسنة، وقوائم الأعمال الخطرة وغيرها من المعايير في القسم ب-٢ والملحق أ

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان: دليل تفسيري (نيويورك، ٢٠١١). متاح على هذا الرابط:

www.ohchr.org/Documents/Publications/HR.PUB.12.2_En.pdf.

وقد تم نشر المبادئ التوجيهية بموافقة جون روغي وتحتوي على المزيد من الأفكار حول كيف يمكن للشركات التعامل مع التضارب بين المعايير المحلية والدولية (ص ٧٨-٧٩).

تعهد شركات التبغ

الصناعات التي تتسم بارتفاع معدل انتشار عمل الأطفال هي صناعة التبغ. غالباً ما يخطر الأطفال في المجتمعات التي تزرع التبغ وتورد لشركات التبغ العالمية الكبيرة (إما مباشرة أو من خلال وكلاء) في عمل الأطفال، بما في ذلك العمل في ظروف خطيرة للغاية. «مؤسسة القضاء على عمل الأطفال في زراعة التبغ (ECLT) تجمع بين الشركات (الزراعية والتجارية والمصنعين)، وممثلي المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وغيرهم بهدف إنهاء عمل الأطفال في المجتمعات التي تزرع التبغ.

في أواخر عام ٢٠١٤، اعتمدت الشركات المشاركة في المؤسسة «تعهد التزام الأعضاء» بتكثيف العمل لدعم أهداف المؤسسة. ويستند التعهد إلى مرجعية اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ المتعلقة بعمل الأطفال ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتلتزم شركات شراء وتصنيع التبغ بالإجراءات التالية على امتداد «سلاسل توريد التبغ بأكملها»:

- ✓ عمل الالتزام السياسي الملائم للقضاء على عمل الأطفال؛
- ✓ توخي العناية الواجبة بما يتفق مع حجم وظروف الشركة، وذلك بهدف تحديد ومنع وتخفيف وتحمل مسؤولية آثارها الضارة على عمل الأطفال؛
- ✓ توفير العمليات المشروعة للعلاج أو التعاون في هذه العمليات؛
- ✓ المساعدة في بناء قدرات المزارعين ومنظمات المزارعين.

يلتزم جميع الأعضاء بالعمل بشكل تعاوني مع:

- ✓ المنظمات العمالية والتعاونيات لتعزيز مقتضيات التعهد؛
- ✓ مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منظمات العمال، المجتمع المدني، المؤسسات التعليمية، المجتمعات المحلية، والأطفال، للدعوة لمكافحة عمل الأطفال ودعم هذا التعهد؛
- ✓ الحكومات لدعم واجب الدولة في توفير الحماية بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والدعوة إلى وضع أطر تنظيمية وطنية قوية بشأن عمل الأطفال ودعمها.



ما هو المتوقع؟

لإدارة آثار عمل الأطفال، على الشركة أولاً أن تعرف ما هي أو ما قد تكون عليه تلك الآثار. ومن المرجح بالفعل أن تكون الشركة قد أجرت بعض التحليل بشأن المخاطر على حقوق الإنسان بداخلها من أجل تحديد **قضايا حقوق الإنسان البارزة**. سيتطلب على الأرجح وضع تدابير فعالة لمنع عمل الأطفال والتخفيف من حدته إجراء تقييم أكثر تفصيلاً. ويمكن إجراء التقييمات وحدها أو دمجها في عمليات أوسع نطاقاً، شريطة الحفاظ على التركيز على المخاطر التي يتعرض لها الأفراد، وليس فقط التي تتعرض لها الأعمال التجارية وحدها. وينبغي أن يكون التقييم نشاط متواصل حيث تتغير المخاطر على مدار الوقت.

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-٢-١ عمليات التقييم المنهجية: يجب أن تحدد عمليات تقييم الأثر أين وكيف يمكن أن يكون الأطفال معرضين لخطر عمل الأطفال من خلال عمليات الشركة أو علاقاتها التجارية.

✓ هل تقوم الشركة بتحديد وتقييم آثار عمل الأطفال الفعلية أو المحتملة التي قد تكون متورطة فيها بشكل منهجي؟	الأسئلة التشخيصية
✓ هل تأخذ في الاعتبار علاقاتها التجارية فضلاً عن عملياتها؟	
✓ هل تأخذ في الاعتبار المخاطر الناجمة عن سياقات العمل؟	

ج-٢-٢ تحديد الأولويات: عندما تفرض القيود المشروعة على الموارد ضرورة منح الأولوية لبعض الأنشطة التجارية المعنية أو علاقات معينة في سلسلة القيمة لإجراء تقييم أكثر تفصيلاً، ينبغي على الشركة عمل ذلك على أساس مبدئي وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (انظر أيضاً السؤال الصعب رقم ٢).

✓ عندما تمنح الشركة الأولوية لتقييم أنشطة أو علاقات معينة، هل تفعل ذلك على أساس أن الآثار الفعلية أو المحتملة قد تكون شديدة للغاية (في حجمها أو نطاقها أو مدى إمكانية معالجتها)؟	الأسئلة التشخيصية
--	----------------------

ج-٢-٣ الخبرة وإشراك أصحاب المصلحة: عند تقييم الآثار، يتعين على الشركات إشراك الموظفين المعنيين داخلياً (على سبيل المثال، موظفي المشتريات بالنسبة للآثار في سلسلة الإمداد والتوريد، وموظفي العلاقات المجتمعية بالنسبة لعمل الأطفال في المجتمع المحلي)، وكذلك الاستفادة من الخبرات الخارجية حسب الاقتضاء. ولتحقيق فهم كامل للآثار المعنية، ينبغي على الشركة أيضاً العمل مع أصحاب المصلحة المحتمل تضررهم أو ممثلهم، أو مع وكلاء ذي مصداقية للحصول على وجهات نظرهم حيثما يكون العمل المباشر معهم غير ممكن. ويتم تناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل أدناه.

الأسئلة التشخيصية

- ✓ عند تقييم الآثار الخاصة بها، هل تعتمد الشركة على الخبرات الداخلية والخارجية الملائمة؟
- ✓ عند تقييم الآثار الخاصة بها، هل تعمل الشركة على إشراك المجموعات التي يحتمل تضررها (أو مع وكلاء ذي مصادقية لتقديم وجهات نظرهم) وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة على نحو مجدي؟

ج-٢-٤ التقييمات المتواصلة: لا ينبغي أن يكون تقييم الأثر إجراء يتم عمله مرة واحدة فقط، ولكن، ينبغي أن يكون جزء من عملية متواصلة لكي يتسنى إجراء التغييرات على مدار الوقت.

الأسئلة التشخيصية

- ✓ هل تقيم الشركة تورطها في آثار عمل الأطفال على نحو متواصل؟

أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



للمزيد من المعلومات حول عملية تقييم الآثار:

UNICEF and the Danish Institute for Human Rights: *Children's rights impact assessments: A guide for integrating children's rights into impact assessments and taking action for children* (Geneva, 2013) pp. 19-23

متاح على هذا الرابط:

www.unicef.org/csr/css/Children_s_Rights_in_Impact_Assessments_Web_161213.pdf.

SHIFT: *Business and human rights impacts: Identifying and prioritizing human rights risks* (New York, 2014).

متوفر على هذا الرابط:

www.shiftproject.org/publication/business-and-human-rights-impacts-identifying-and-prioritizing-human-rights-risks.

قامت مؤسسة "تحول" (SHIFT) ومجلس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهولندا بتوثيق الدروس المستفادة من خلال ورشة عمل مع الشركات والخبراء من أصحاب المصلحة.

يشمل إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة توجيهات بشأن تحديد قضايا حقوق الإنسان البارزة وتقييم الآثار. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.ungpreporting.org.

للمزيد من المعلومات حول آثار عمل الأطفال في قطاعات أو بلدان معينة:

يوفر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية معلومات عن آثار عمل الأطفال على أساس قطاعي، كما تحتوي بعض لوحات متابعة البلدان أيضاً على معلومات حول آثار عمل الأطفال. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.ilo.org/ipecc.

يقدم مكتب منظمة العمل الدولية لمساعدة الأعمال التجارية المشورة بشأن كيفية موازنة العمليات التجارية مع مبادئ إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية ومعايير العمل الدولية. يمكن الاتصال بمكتب المساعدة على هذا البريد الإلكتروني: assistance@ilo.org.

لدى مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان صفحة مكرسة لقضية عمل الأطفال، بما في ذلك لمحة عامة عن حالات عمل الأطفال المزعومة في سلاسل الإمداد والتوريد. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.business-humanrights.org/en/issues/labour/child-labour.

ينشر مكتب الشؤون العمالية الدولية بوزارة العمل الأمريكية تقارير عن السلع/المنتجات وأسوأ أشكال عمل الأطفال. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.dol.gov/ilab.

يقدم الدليل القطري لحقوق الإنسان والأعمال التجارية المعلومات عن عمل الأطفال في أكثر من اثني عشر بلد. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.hrbcountryguide.org.

أصدرت منظمة هيومن رايس ووتش تقارير عديدة بشأن قضية عمل الأطفال في البلدان النامية وفي قطاعات معينة. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.hrw.org.

وضعت منظمة «أوقفوا عمل الأطفال» (Stop Child Labor) وأعضاؤها التقارير البحثية والتجارب ذات الصلة بشأن قطاعات وبلدان معينة. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.stopchildlabor.org.

هل يمكنني تحديد مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة لسلسلة الإمداد والتوريد الخاصة بي عندما أعلم بحدوث آثار عمل أطفال متعددة ؟



التحدي

وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يجب على الشركات النظر في كيفية تورطها في آثار عمل الأطفال على امتداد سلاسل القيمة الخاصة بها. إلا أنه، بالنسبة للشركات التي لديها المئات أو الآلاف من الموردين (أو الشركاء التجاريين الآخرين)، قد يكون هذا الاقتراح أمر شاق للغاية. وبطبيعة الحال، فإن الشركة في هذا الوضع تركز اهتمامها على مناطق معينة. وفي الوقت الراهن، تميل الشركات إلى التركيز حيثما يكون لديها أكبر قدر من السيطرة، أو أينما تكون المخاطر على الأعمال التجارية أكبر. ومع ذلك، تضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أساس مختلف قائم على المبادئ لتحديد هذه الأولويات عند الضرورة. بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، عندما تحتاج الشركات إلى منح أولوية الاهتمام للموردين أو العلاقات التجارية الأخرى، ينبغي عمل ذلك بناءً على شدة آثار عمل الأطفال (وغيرها من حقوق الإنسان).

الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

بعض الشركات قامت بوضع «رسم تفصيلي» يوضح كيف يمكنها أن تكون متورطة في آثار عمل الأطفال: ينطوي ذلك على تحديد مختلف الكيانات في سلسلة القيمة الخاصة بالشركات، أو في سلاسل القيمة لسلع معينة، والتي قد تتورط في آثار عمل الأطفال، وعدادها (بالتقريب)، وطبيعة علاقة الشركة بها.

تذكير

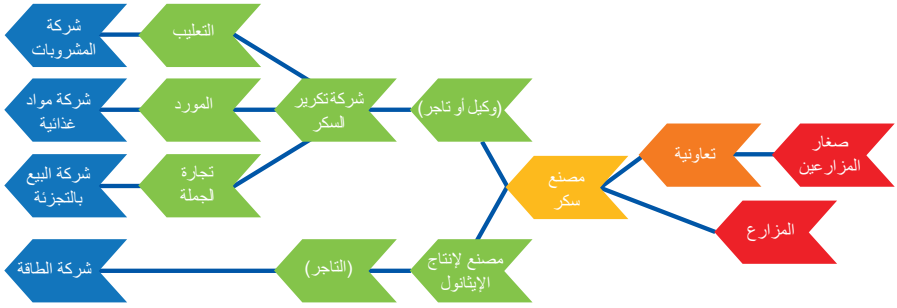
يتم تحديد شدة آثار عمل الأطفال في ضوء:

- ✓ **حجمها:** مدى خطورة الأثر (على سبيل المثال، هل هو من ضمن أسوأ أشكال عمل الأطفال)؟
- ✓ **النطاق:** ما هو عدد الأطفال المتضررين.
- ✓ **عدم القابلية للمعالجة:** هل يمكن إعادة المتضررين على الأقل إلى نفس أو مثل حالتهم التي كانوا عليها قبل وقوع الضرر.

ويقدم المثال التالي نموذج واحد في هذا الشأن من منظور الشركات صاحبة العلامات التجارية الشهيرة وشركات التجزئة التي تستخدم السكر في منتجاتها. وفيما يتعلق بقصب السكر، من المحتمل أن تحدث معظم آثار عمل الأطفال على مستوى صغار الملاك أو المزارع. في سلاسل الإمداد والتوريد الخاصة بسلع أخرى، قد تكون الآثار سائدة في مراحل أخرى وصولاً إلى الاستخدام النهائي.

اختبار الرسم التفصيلي مع الخبراء من أصحاب المصلحة: ويساعد ذلك الشركة على تطوير أو تحسين التحليل، بما في ذلك التفكير من خلال وضع الأولويات الملائمة. كما يمكن أيضاً إعداد أصحاب المصلحة للقيام بدور في الأجزاء اللاحقة من عملية العناية الواجبة، عندما تسعى الشركة لاتخاذ الإجراءات أو تقييم مدى فعاليتها.

الشكل رقم (٣): نموذج لرسم خريطة سلسلة القيمة السلعية لقصب السكر



ممارسات الشركات رقم (٣)

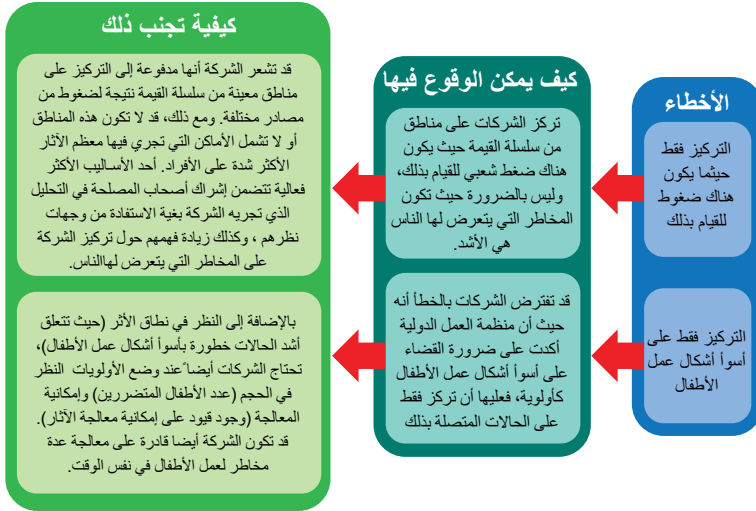
رسم خريطة سلسلة القيمة على امتداد الأعمال التجارية

أجرت شركة للمواد الغذائية والمشروبات عملية رسم واسعة النطاق لخريطة سلسلة القيمة لتحديد الأولويات المتعلقة بمخاطر حقوق الإنسان بشكل منهجي (بما في ذلك عمل الأطفال) على امتداد عملياتها. وقد تم تنقيح هذه العملية مع كل دورة إدارية.

وقد تم رسم خريطة سلسلة القيمة من خمسة أجزاء: المواد الخام، الإنتاج، التوزيع، التسويق، وإعادة التدوير. تقوم الشركة بتحليل أصحاب المصلحة المحددين الذين قد يتضرروا، بما في ذلك الموظفين والعمال المتعاقدين والعمال في سلسلة التوريد (الحلقة الأولى وما بعدها)، والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، وتحديد حقوق الإنسان التي قد تتأثر، مع مساهمات مقدمة من الخبراء الداخليين والخارجيين (بما في ذلك المعنيين بعمل الأطفال).

وقد كشفت الخريطة أن مخاطر عمل الأطفال كانت موجودة على امتداد سلسلة القيمة ولكن اختلفت من حيث طبيعتها. على سبيل المثال، في مجال توريد المواد الخام، من المرجح أن يرتبط عمل الأطفال بالمزارع العائلية، في حين بالنسبة لإعادة التدوير يرتبط عمل الأطفال بجمع القمامة والتنظيف. ثم قامت الشركة بوضع خريطة لسلع محددة ذات مخاطر عالية لتحديد عدد الكيانات في سلسلة القيمة وقدرتها على التأثير عليها من أجل وضع استراتيجية لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها.

الشكل رقم (٤): الأخطاء التي يجب تجنبها



إدماج آثار عمل الأطفال واتخاذ الإجراءات بشأنها

ج-٣

ما هو المتوقع؟

بمجر أن تحدد الشركات الكيفية التي يمكن بها أن تتورط في آثار عمل الأطفال، وتمنح أولوية الاهتمام لآثار معينة حيثما يلزم ذلك، عليها وضع تدابير الوقاية والتخفيف الفعالة. حيثما تحدث الآثار في سلسلة القيمة، سيلعب النفوذ دوراً رئيسياً. النفوذ يعني قدرة الشركة على إحداث تغيير في سلوك طرف ثالث يتسبب أو يساهم في آثار عمل الأطفال، أو ينبغي أن يكون جزء من الحل لمنع استمرار أو تكرار هذه الآثار.

كما ذكر سلفاً، الثغرات في الحكم الرشيد مثل عدم توفير فرص تعليم جيد، وعدم إنفاذ قوانين عمل الأطفال، وضعف سيادة القانون، غالباً ما تكون الأسباب الرئيسية لعمل الأطفال. لذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها الحكومة أمر هام للغاية لنجاح الجهود المستدامة لمنع ومعالجة هذه الآثار. لا يمكن للشركات أن تحل محل الحكومات في الوفاء بهذه الواجبات الأساسية للدولة. لذلك ستكون المشاركة الفعالة والتعاون مع الحكومات في أغلب الأحيان ذات أهمية حاسمة لجهود الشركة لاتخاذ الإجراءات بشأن آثار عمل الأطفال.

المزيد من المعلومات:

الجزء ج-٧ يناقش ضمان معالجة آثار عمل الأطفال
التي تتسبب أو تساهم فيها الشركة

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-٣-١ المسؤولية والموارد واتخاذ القرارات: حتى يتم اتخاذ الإجراءات الفعالة، من الضروري وجود هياكل صنع القرار الداخلية الصحيحة، كما يجب إشراك الأشخاص العاملين في الشركة الذين قد تؤثر قراراتهم أو إجراءاتهم على إدارة آثار عمل الأطفال.

- ✓ هل أسندت الشركة المسؤولية الملائمة داخلياً لمعالجة آثار عمل الأطفال، بما في ذلك الآثار الناشئة عن العلاقات التجارية للشركة؟
- ✓ هل خصصت الشركة الموارد الداخلية المناسبة التي تسمح بالمعالجة الفعالة؟
- ✓ هل يتم إشراك الموظفين الرئيسيين الذين قد تؤثر إجراءاتهم وقراراتهم على إدارة آثار عمل الأطفال في عملية اتخاذ القرار؟
- ✓ إذا ظهر تضارب مع السياسات الأخرى أو ضرورات الأعمال التجارية، كيف يتم معالجته؟

الأسئلة
التشخيصية

ج-٣-٢ خيارات الحيلولة دون أو تخفيف الآثار المحتملة: إذا حددت شركة ما أنها قد تكون متورطة في آثار عمل الأطفال، سيحدد طبيعة تورطها (التسبب أو المساهمة أو الارتباط) الإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها.

للمزيد من المعلومات:

الجزء ب-٣ يشرح هذه الموضوع بتفصيل أكثر

✓ كيف يمكن للشركة أن تميز طرق تورطها أو احتمال تورطها في آثار عمل الأطفال؟	الأسئلة التشخيصية
✓ عندما تتسبب أو قد تتسبب الشركة في حدوث أثر، هل تتخذ الخطوات اللازمة لوقف أو منع ذلك؟	
✓ عندما تساهم الشركة أو قد تساهم في حدوث الأثر، هل تتخذ الخطوات اللازمة لوقف أو منع مساهمتها، وهل تستخدم (أو تزيد من استخدام) نفوذها لتخفيف أي آثار متبقية إلى أقصى حد ممكن؟	
✓ عندما تكون أو قد تكون عمليات أو منتجات أو خدمات الشركة مرتبطة بأثر سلبي، هل تستخدم (أو تزيد من استخدام) نفوذها من أجل العمل على منع أو تخفيف مخاطر استمرار أو تكرار الأثر.	

ج-٣-٣ استخدام النفوذ في العلاقات التجارية: النفوذ أمر بالغ الأهمية عند العمل على منع أو تخفيف الآثار في سلسلة القيمة عن طريق تغيير سلوك الذين قد يتسببوا أو يساهموا في تلك الآثار.

للمزيد من المعلومات:

الجزء ب-٣ يشرح كيف يمكن خلق النفوذ بطرق متعددة

✓ كيف تسعى الشركة لاستخدام أو بناء النفوذ في العلاقات التجارية حيث توجد مخاطر لآثار عمل الأطفال؟	الأسئلة التشخيصية
✓ عندما لا تنجح الشركة في استخدام النفوذ في علاقة تجارية ما، هل تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة (أي، مدى أهمية هذه العلاقة، مدى شدة الآثار قيد النظر، والآثار السلبية المترتبة عن إنهاء العلاقة) عند تحديد الإجراءات المناسبة التي يتم اتخاذها؟	

ج-٣-٤ المعايير الأدنى أو المتضاربة: عندما تكون المعايير الوطنية أدنى، يتعين على الشركات أن تسعى للوفاء بالمعايير الدولية المعنية بعمل الأطفال. الأمر الذي يمثل تحدي أكبر هو الحالات التي تحتاج فيها الشركات إلى النظر في كيفية التعامل مع القوانين الوطنية التي تتعارض مع المعايير الدولية لعمل الأطفال. تشير الأسئلة التشخيصية أدناه إلى بعض الأساليب التي قد تكون مفيدة.

الأسئلة التشخيصية

- ✓ هل لدى الشركة سياسة قائمة لمعالجة التضارب بين المعايير الدولية المتعلقة بعمل الأطفال والقوانين المحلية؟ (انظر أيضاً السؤال الصعب رقم 1).
- ✓ هل هناك عمليات رسمية لاتخاذ أو دعم القرارات في مثل هذه الحالات؟
- ✓ هل يتم اتخاذ هذه القرارات على المستويات العليا المناسبة في الشركة؟
- ✓ هل يتم إشراك الخبراء الخارجيين في مساعدة الشركة على التصدي لمثل هذا التضارب؟

أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



• مكتب منظمة العمل الدولية لمساعدة الأعمال التجارية يقدم إجابات للأسئلة الخاصة بكيفية معالجة آثار عمل الأطفال، ويقدم المشورة إلى الشركات. ويمكن الاتصال به على هذا البريد الإلكتروني: assistance@ilo.org.

• **Shift: *Using leverage in business relationships to reduce human rights risks*** (New York, 2013).

متاح على هذا الرابط:

www.shiftproject.org/sites/default/files/Using%20Leverage%20in%20Business%20Relationships%20to%20Reduce%20Human%20Rights%20Risks.pdf.

يستكشف التقرير الطرق المحتملة التي يمكن للشركات من خلالها استخدام وبناء النفوذ للحد من المخاطر على حقوق الإنسان في مجموعة واسعة من العلاقات بما في ذلك مع الموردين، والشركاء في المشاريع المشتركة، والعلاء التجاريين، والحكومات.

• European Commission: ***Employment and recruitment agencies sector guide on implementing the UN Guiding Principles on Business and Human Rights*** (Brussels, 2012).

متاح على هذا الرابط:

https://ec.europa.eu/anti-trafficking/sites/antitrafficking/files/employment_and_recruitment_agencies_2.pdf.

قد تنشأ مخاطر معينة في علاقات الشركة المباشرة أو بالنسبة لعلاقات مورديها مع وكالات الاستخدام أو التوظيف في السياقات التي تكون هذه الوكالات غير منظمة بشكل فعال وتتواجد عوامل "الدفع" أو "الجذب" المختلفة الخاصة بعمل الأطفال. يقدم هذا التقرير إرشادات حول ما يترتب على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالنسبة لممارسات وكالات الاستخدام والتوظيف، والتي يمكن أن تساعد الشركات على فهم بعض العلامات الحمراء التي يتعين البحث عنها فيما يتعلق بسياساتها وعملياتها

كيف يمكن أن تسهم شركتي من خلال الإجراءات أو القرارات الخاصة بها في آثار عمل الأطفال التي يتسبب فيها طرف ثالث؟



التحدي

يمكن للشركات أن تتسبب أو تساهم في آثار عمل الأطفال، أو قد ترتبط عملياتها أو منتجاتها أو خدماتها بهذه الآثار (انظر القسم ب-٣). هذا السؤال الصعب يتناول المساهمة.

توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أنه يمكن للشركات أن تساهم في آثار عمل الأطفال إما بالتزامن مع جهات فاعلة أخرى، أو من خلال تسهيل أو تحفيز طرف ثالث في التسبب أو المساهمة في حدوث الأثر. يتطلب فهم كيف يمكن لإجراءات أو قرارات الشركة أن تسهل أو تحفز حدوث الآثار السلبية من قبل الشركاء التجاريين أو غيرهم من الذين تحتفظ معهم بعلاقات تجارية، يتطلب النظر فيما أبعد من الشروط التعاقدية للعلاقة بغية فهم كيف تتم العلاقة في الواقع العملي.

في مثال نموذجي، لدى شركة ما سياسة توريد واضحة تحظر عمل الأطفال. ومع ذلك، تقوم الشركة بعمل تغييرات متكررة على مواصفات الطلب المقدم لموردها، دون إجراء تعديلات على الأسعار أو توقيت التسليم. الشركة غير مدركة لأثر هذه التغييرات على قدرة المورد على الالتزام بسياسة الشركة.

قد يعتمد مورد على الأعمال التجارية لشركة معينة لأسباب مختلفة:

- غالباً ما ينتج المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة (على سبيل المثال، مزارعي قصب السكر أو التبغ أو الكاكاو أو البذور) لمشتري واحد، أو قد يكون لديهم عقداً مباشراً مع شركة كبيرة متعددة الجنسية. حتى عندما يكون صغار الحائزين قادرين تعاقدياً على البيع لشركة أخرى، قد تفرض عليهم عقوبات ثقيلة أو قد يواجهون عوائق عملية أخرى للقيام بذلك.
- عادة ما يواجه الموردون العاملون في مجال الإنتاج منخفض التكلفة / مرتفع الحجم (الملايس، على سبيل المثال) منافسة شرسة من المصانع في نفس المنطقة الصناعية أو الإقليم أو البلد وحتى من دول الجوار. هذا التنافس يعطي الشركات التي تقوم بالشراء نفوذ كبير على مورد معين.
- حتى عندما يمثل طلب الشركة المشتري جزء صغير من الأعمال التجارية الكلية للمورد (كما هو الحال عادة في صناعة الإلكترونيات)، قد يشعر المورد رغم ذلك أن عليه العمل جاهداً للاحتفاظ بأعمال الشركة المشتريّة من أجل سمعة العلامة التجارية التي يمكن من خلالها جذب زبائن آخرين.
- عندما تتواجد هذه الديناميكيات - الحقيقية أو المتصورة - قد يكون المورد أقل استعداداً لصد مطالب الشركة المشتريّة. عندما تضغط ممارسات الشراء على الموردين لتقليص التكاليف أو تسريع الإنتاج، قد يؤدي ذلك إلى مجموعة من الآثار السلبية بالنسبة لعمل الأطفال. فعلى سبيل المثال:
- توظيف الأطفال بشكل مؤقت، بما في ذلك أفراد أسر العاملين الحاليين.
- المطالبة بساعات عمل طويلة، والتي يمكن أن تدفع العمال الشباب للعمل أكثر من الساعات المسموح بها بموجب القانون الوطني، أو أن تؤدي إلى عدم تواجد العمال البالغين في المنزل لرعاية أطفالهم، مما يدفعهم إلى إحضارهم معهم في مكان العمل.

- رفض منح العمال فترات الراحة المعقولة، بما في ذلك العمال الشباب، مما يعرضهم لظروف عمل خطيرة.
- التعاقد من الباطن بخصوص جزء من العمل مع موردين آخرين يستخدمون عمل الأطفال.
- في حين أن هذه الممارسات قد تشكل انتهاكاً لسياسة التوريد الخاصة بالشركة، توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أنه يتعين أيضاً على الشركات المشتريّة دراسة ممارسات الشراء الخاصة بها لتحديد ما إذا كانت قد لعبت دوراً في الإسهام في حدوث الآثار السلبية.

ممارسات الشركات رقم (٤)

بناء قدرات صغار الملاك وتكامل إدارة سلاسل الإمداد والتوريد

بدأت شركة تشتري سلعة زراعية بكميات كبيرة من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع نظام لمدرّبي المزارعين، الذين يساعدون المزارعين على تلبية اشتراطات الشركة، بما في ذلك تلك الخاصة بعمل الأطفال. يساعد المدربون أيضاً في تحليل تكلفة الإنتاج ودعم تحسين الإنتاج والجودة لضمان دخل أعلى. وهذا يساعد على تقليص الحافز لتشغيل الأطفال.

كما اتخذت الشركة أيضاً قراراً استراتيجياً بأن تدمج عمودياً أجزاء كبيرة من سلسلة الإمداد والتوريد الخاصة بها، وهذا يعني أنها ستعمل على نحو متزايد بشكل مباشر مع الموردين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وليس من خلال الوكلاء. كما جعلت فريق المشتريات الخاص بها الجهة المسؤولة بشكل مباشر للتعامل مع عمل الأطفال الذي قد يحدث في المزارع، مما يقلل من احتمال أن يتلقى صغار الملاك رسائل مختلطة من موظفي المشتريات والتوريد.

الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

- الشركات التي ألقت نظرة فاحصة على ممارساتها الشرائية وجدت في كثير من الأحيان أنها تتم بحكم العادة وليس بحكم الضرورة. وقد اتخذت الشركات الكبرى مجموعة من الخطوات، بما في ذلك:
- التواصل بشكل استباقي حول احتياجاتها على المدى القصير والمتوسط مع الموردين والشركاء التجاريين الآخرين حتى يتمكنوا من التخطيط للمستقبل بشكل مناسب.
- تعزيز الاتساق والتعاون بين فريق المشتريات وخبراء الاستدامة أو التوريد المسؤولين داخل الشركة المشتريّة.
- الاجتماعي فيما يتعلق بالموردين الذين يشترون منهم.
- المشاركة في مبادرات الصناعة أو القطاع التي تشترط قواعدها أن يقوم الأعضاء بتقييم الدور الذي يمكن أن تلعبه الممارسات الشرائية في تحفيز الآثار السلبية من قبل الموردين.

أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



Insight Investment and Acona: **Buying your way into trouble? The challenge of responsible supply chain management** (London, 2004).

متاح على هذا الرابط: www.carnstone.com/downloadDocumentFile?document=4
دراسة حول التعارض المحتمل بين ممارسات الشراء وممارسات التوريد المسؤولة.

Global Social Compliance Programme: **Reference tool on supply chain social performance management systems** (Issy-les-Moulineaux, France, 2013).

متاح على هذا الرابط:

www.shiftproject.org/publication/gscp-reference-tool-supply-chain-social-performance-management-systems.

أداة حول كيفية تطوير نظام الامتثال الاجتماعي يكون متسق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ما المتوقع أن تقوم به شركتي حيال آثار عمل الأطفال بالنسبة للسلع التي ترتبط بمنتجاتنا ولكنها تحدث بعيداً عنا بعدة حلقات في سلسلة القيمة؟



التحدي

بالنسبة للعديد من الشركات، العمل على تخفيف مخاطر عمل الأطفال وغيرها من المخاطر على حقوق الإنسان على مسافة أبعد من الحلقة الأولى من سلسلة القيمة قد يبدو اقتراح صعب للغاية. تساعد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الشركات على اتخاذ خيارات صعبة بشأن تخصيص الموارد اللازمة لمنع ومعالجة الآثار التي تحدث عبر سلاسل القيمة الخاصة بها باستخدام مبدأ شدة الأثر (انظر السؤال الصعب رقم ٢).

عندما يكون لدى الشركة السياسات والعمليات القوية المعنية بعمل الأطفال فيما يتعلق بسلسلة القيمة، واتخذت إجراءات تضمن عدم تحفيز الموردين دون قصد للاعتماد على عمل الأطفال (انظر السؤال الصعب رقم ٣)، فمن غير المرجح أن تساهم في أي من هذه الآثار. ومع ذلك، قد تظل الآثار مرتبطة بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها بسبب العلاقات التجارية المعنية.

في حين لا يتوقع أن تعالج الشركات الآثار التي لم تتسبب أو تساهم فيها بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من المنتظر أن تتخذ خطوات تطلعية للحيلولة دون استمرار أو تكرار الآثار. وهذا يعني عادة البحث عن أفضل السبل لاستخدام النفوذ فيما يتعلق بالآثار الأشد التي قد يكونوا طرفاً فيها.

ممارسات الشركات رقم (٥)

أمثلة من الشركات التي تنظر أبعد من الحلقة الأولى

عملت شركة كوكا كولا مع البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال وغيره لمعالجة عمل الأطفال في مزارع قصب السكر التي تبعد في كثير من الأحيان مسافة ست حلقات. وقد وضعت الشركة قوائم العناية الواجبة المتاحة للجمهور لدعم هذه الجهود.

قامت مختلف شركات الملابس من خلال جمعيات أصحاب العمل الخاصة بها بدعم الجهود متعددة الأطراف لضمان تصديق حكومة أوزبكستان وتنفيذها لاتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، مما أدى إلى انخفاض مخاطر عمل الأطفال في مجال إنتاج القطن الأوزبكي.

عملت شركة جيه تي انترناشيونال (JTI) مع البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال لمعالجة مخاطر آثار عمل الأطفال على مستوى مجتمعات زراعة التبغ وبين أربعين ألف من المزارعين المتعاقدين تعمل شركة نستله مع «جمعية العمل المنصف» لرسم خريطة لآثار عمل الأطفال في سلسلة توريد الكاكاو الخاصة بها في كوت ديفوار والعمل على مستوى المجتمع المحلي لمنعها ومعالجتها.

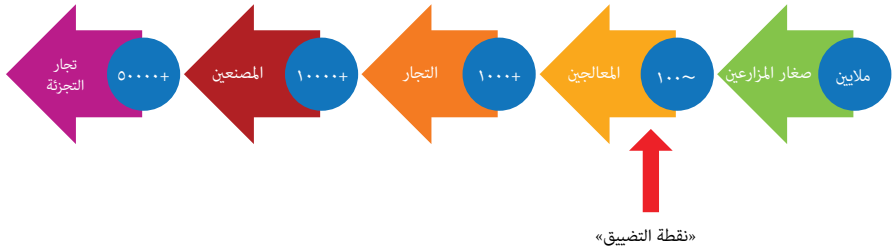
الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

وضع أساليب قابلة للتطبيق بشأن آثار عمل الأطفال التي تتم بعيداً عن عمليات الشركة ينطوي على فهم كيفية عمل سلسلة القيمة، والأسباب الجذرية التي تؤدي إلى استخدام عمل الأطفال في النقاط ذات الصلة في السلسلة، وأين في السلسلة يكون نفوذ الشركة الأعظم، سواء بمفردها أو بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى.

على سبيل المثال ، في سلسلة القيمة الخاصة بقصب السكر (انظر السؤال الصعب رقم ٢)، تكون مخاطر عمل الأطفال أعلى بالنسبة للملايين من المزارع الصغيرة المشاركة في الزراعة. تتبع المزارع الصغيرة لعدد صغير نسبياً من مصانع السكر، والتي بدورها تقوم بتسليم السكر الخام إلى مجموعة أكبر بكثير من التجار والوكلاء والشركات. في الطرف الآخر من السلسلة يوجد عدد كبير من شركات الأغذية والمشروبات، وتجار التجزئة وغيرهم من العلامات التجارية الشهيرة.

لأنها الأصغر من حيث العدد وتتواجد قريباً نسبياً من مواقع حدوث عمل الأطفال، يمكن اعتبار مصانع السكر «نقطة التضيق»، أو أضيق نقطة في سلسلة التوريد، حيث يزيد العدد القليل نسبياً من الجهات الفاعلة من أثر أي تغيير في الممارسات. وبالنسبة للشركات في سلسلة القيمة الخاصة بقصب السكر، يكون التالي من المنطقي التعامل مع مصانع السكر مباشرة حيثما كان ذلك ممكناً، أو المشاركة في المبادرات التي تسعى إلى التعامل مع المصانع حيث من الأرجح أن يكون النفوذ عليها الأعظم. ويتضح هذا في الشكل التوضيحي رقم ٥.

الشكل رقم (٥): سلسلة القيمة السلعية الافتراضية



في حين أنها لا تركز على آثار عمل الأطفال، تتبع مبادرة التوريد الخالي من النزاعات^{١٨} والتي بدأتها شركات الإلكترونيات وتشمل الآن أعضاء من مختلف الصناعات المتعددة، تتبع نهجاً مماثلاً من خلال استهداف المسابك باعتبارها أضيق نقطة في سلسلة التوريد بالنسبة لبعض المعادن. تبعد بعض الشركات في هذه المبادرة على مسافة عشر حلقات من استخراج معادن من مناطق النزاعات.

١٨ يمكنكم زيارة هذا الموقع: <http://www.conflictreesourcing.org>



تشارك شركتي في مبادرة أصحاب مصلحة متعددين لمعالجة آثار عمل الأطفال. كيف يمكنني تقييم دورها في ضوء مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟

التحدي

غالباً ما تتطلب الأساليب الفعالة المعنية بالمخاطر الموجودة في أقصى سلسلة القيمة التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى. يلعب التعاون الرسمي بين قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من الجهات الفاعلة - وهو ما يشار إليه في كثير من الأحيان بمبادرات أصحاب المصلحة المتعددين - دوراً متزايداً في السعي لمعالجة هذا النوع من المخاطر على حقوق الإنسان.

يمكن لمبادرات أصحاب المصلحة المتعددين أن تساعد في وضع معايير رائدة بشأن مسألة معينة أو قطاع معين، والضغط على الحكومات من أجل توفير تنظيم وإنفاذ أفضل للمعايير القائمة، أو توفير منتدى للحوار مع الخبراء من أصحاب المصلحة، أو مساعدة الشركات الفردية على تعزيز أساليب العناية الواجبة الخاصة بها من خلال تبادل الخبرات المترجمة.

تم خلال العقد الماضي إنشاء عدة مبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين للتصدي للمخاطر الناتجة عن عمل الأطفال بطريقة تعاونية. وقد كانت لهذه المبادرات مستويات متفاوتة من النجاح. وقد فضلت بعض الشركات المضي قدماً بشكل فردي، وتطوير البرامج الخاصة بها وترك مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين.

في نهاية المطاف، ما يهم من منظور مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان هو ما إذا كان نهج الشركة الشامل لمنع ومعالجة مخاطر عمل الأطفال يأخذ في الاعتبار بشكل كامل أين تحدث الآثار الأشد، ويمكنه إثبات التقدم المحرز على مدار الوقت. المشاركة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، أو أي مبادرة جماعية أخرى، هو أمر ينبغي دائماً النظر فيه بينما نضع هذا الهدف في الاعتبار.

الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

يجب أن تكون الشركات على بينة من الدور أو الأدوار المحددة التي يجب أن تلعبها مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين أو التي تستطيع لعبها (على سبيل المثال، توفير منتدى للتعلم بالنسبة لحديثي العهد بالأجندة)، ومن أي قيود على قدرتها على التعامل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وحقائق أن مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تحقق سجل إنجازات.

عند تقييم فعالية مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة آثار عمل الأطفال،^{١٩}

وجدت بعض الشركات أنه من المفيد النظر في عدد من العوامل ذات الأهمية الحاسمة:

ممارسات الشركات رقم (٦)

التعاون بين الشركات ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين

عملت شركة كبيرة للسلع الاستهلاكية مع مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين للمساعدة في وضع خريطة لسلسلة القيمة الزراعية الخاصة بها، وتحديد وترتيب أولويات آثار عمل الأطفال التي ترتبط أو قد تكون مرتبطة بمنتجاتها، والمساعدة على وضع تدابير الوقاية والتخفيف الملائمة. أتاحت الشركة المعرفة التي تم اكتسابها للجمهور لزيادة الشفافية حول ممارساتها ولمساعدة الشركات والجهات المعنية الأخرى على التعلم من النتائج التي توصلت إليها.

^{١٩} "معدن نزاغة مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين" يوفر مزيد من المعلومات حول كيفية تقييم فعالية مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، يمكنك زيارة الموقع: www.msi-integrity.org.

■ هل تركز المبادرة على معالجة الأسباب الجذرية لعمل الأطفال؟

■ إلى أي مدى ستدعم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين العناية الواجبة الخاصة بالشركات؟

■ هل تركز مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين على المناطق التي تحدث بها المخاطر الأشد لعمل الأطفال؟

■ هل تركز مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين على أسلوب «وضع علامة في المربع» لتقييم المخاطر ، والذي غالباً ما يخفق في تحديد المخاطر الشاملة، أم على نهج أكثر شمولية وتعاونية لتقييم المخاطر وبناء القدرات؟

■ هل لدى مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين استراتيجية قابلة للتطوير في المدى المتوسط أو المدى البعيد؟ قد يشمل ذلك وضع البرامج التجريبية التي يمكن تكرارها من قبل الشركات الأعضاء أو غيرهم.

■ هل تضم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين خبراء في مجال عمل الأطفال وغيرهم من الخبراء القادرين على تبادل وجهات النظر المختلفة لمساعدة هذه المبادرات وأعضائها على تقييم فعالية نهجهم؟ يمكن العثور على هؤلاء الخبراء بين أعضاء المبادرات، أو في هيكل الإدارة الخاص بها، أو في الهيئة الاستشارية لأصحاب المصلحة.

■ هل تسعى مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين لإشراك الحكومات الوطنية و/ أو السلطات المحلية في مناقشة قضايا عمل الأطفال؟ هل كانت هذه المشاركة بناءة؟

■ هل تقدم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين أو تتيح إمكانية الوصول إلى آليات التظلم الفعالة لتلقي الشكاوى ومعالجتها، سواء على مستوى المبادرة ذاتها أو عن طريق وضع معايير دنيا للآليات الخاصة بأعضائها من الأفراد؟

■ هل قامت مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين بمقارنة سياساتها وتوجيهاتها الخاصة بالأعضاء بتوقعات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟



ما هو المتوقع؟

تحتاج الشركة إلى مراجعة مدى فعالية جهودها الرامية إلى منع ومعالجة آثار عمل الأطفال التي قد تكون متورطة فيها على مدار الوقت. وهذا أمر مهم لثلاثة أسباب. أولاً، أنه يساعد على تعزيز جهود الشركة لمنع الآثار المحتملة. ثانياً، عندما تحدد الشركة أنها قد تسببت أو ساهمت في أثر سلبي، فهذا يساعد على ضمان فعالية العلاج الذي يتم تقديمه في الواقع العملي (انظر القسم ج-٧). ثالثاً، متابعة الأداء يعطي الشركة المعلومات التي تحتاجها حتى تكون جاهزة للوصول بجهودها في مجال عمل الأطفال إلى أصحاب المصلحة (انظر القسم ج-٥).

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-٤-١ نظم تتبع إجراءات المعالجة: لدى الشركات عادة مجموعة من الأنظمة التي قد تكون ذات صلة بمتابعة الفعالية، مثل التدقيق الداخلي أو تدقيق الموردين، أو نظم متابعة الصحة والسلامة المهنية، أو العمل مع النقابات العمالية، أو مسوح للعاملين أو أصحاب المصلحة الخارجيين. ويجب ان يشمل قياس فعالية نهج الشركة لمعالجة آثار عمل الأطفال قياسات كمية ونوعية.

<ul style="list-style-type: none"> ✓ ما هي الأنظمة القائمة التي تعتمد الشركة عليها لتتبع جهودها في منع ومعالجة آثار عمل الأطفال؟ ✓ هل تقوم المتابعة على أساس المؤشرات النوعية والكمية المناسبة (على سبيل المثال، المؤشرات المستمدة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الطفل والتي وضعتها الشركة، أو رابطة صناعية، أو مجموعة أصحاب مصلحة متعددين، أو في إطار التقرير)؟ 	الأسئلة التشخيصية
---	------------------------------

ج-٤-٢ تتبع الجهود من خلال العلاقات التجارية: بالنظر إلى أن عمل الأطفال يتواجد في كثير من الأحيان في أعماق سلاسل التوريد أو يرتبط بشكل آخر بعمليات الشركة أو منتجاتها أو خدماتها، فمن الأهمية بمكان تتبع الأداء بالنسبة للعلاقات التجارية.

<ul style="list-style-type: none"> ✓ ما هي أنظمة الشركة المعمول بها لتتبع جهود معالجة آثار عمل الأطفال التي تحدث من خلال العلاقات التجارية؟ ✓ هل تدعم الشركة أو تشارك في أي خطط لمراقبة عمل الأطفال على المستويات المحلية أو الإقليمية، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة غير التجارية الأخرى ذات الصلة؟ 	الأسئلة التشخيصية
---	------------------------------

ج-٤-٣ التعليقات الواردة من مصادر داخلية وخارجية: ينبغي أن يشمل التتبع التعليقات الواردة من كل من المصادر الداخلية وأصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك أصحاب المصلحة المتضررين مثل الأطفال وأسره كما كان ذلك ممكناً، أو اللجوء إلى وكلاء ذي مصداقية للحصول على وجهات نظرهم في حالة عدم إمكانية ذلك. ويتم تناول موضوع التعامل مع أصحاب المصلحة المتضررين بشكل أكبر في القسم ج-٦.

- ✓ هل تتبع سبل المعالجة يعتمد على التعليقات الواردة من أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على حد سواء، بما في ذلك أصحاب المصلحة المتضررين حيثما كان ذلك ممكناً؟
- ✓ كيف يتصل التتبع بعمليات الشركة الأوسع لإشراك أصحاب المصلحة؟
- ✓ هل يرتبط التتبع بألية التظلم على المستوى التنفيذي؟

الأسئلة
التشخيصية

ج-٤-٤ التطوير المتواصل: يجب أن تقدم نتائج التتبع ما يكفي من معلومات عن أساليب الشركة الرامية لمنع عمل الأطفال وتخفيف حدته، بحيث يتم تضمين الدروس المستفادة في تلك الأساليب وتدعيمها على مدار الوقت.

- ✓ هل تعطي نتائج تتبّع إجراءات المعالجة زخم لعمليات التحسين المتواصل؟ كيف؟

الأسئلة
التشخيصية

أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



• يقدم برنامج منظمة العمل الدولية للدول للفضاء على عمل الأطفال معلومات مستفيضة عن مراقبة عمل الأطفال الذي يعد شكل من أشكال تتبع عمل الأطفال. مراقبة عمل الأطفال على المستوى المحلي يشمل الملاحظة المباشرة والمنظمة لتحديد الأطفال العاملين وتحديد المخاطر التي يتعرضون لها، وإحالة هؤلاء الأطفال إلى الخدمات المناسبة، والتحقق من أنه قد تم سحبهم وإجراء التتبع اللازم لضمان تحسن وضعهم. ينبغي من الناحية المثالية أن تكون مراقبة عمل الأطفال مرتبطة بنظم تفتيش العمل الوطنية وتغذيها؛ ومع ذلك، ينبغي أيضاً إشراك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بشكل وثيق نظراً لوجودهم المباشر في مكان العمل. ويتم إجراء مراقبة عمل الأطفال عادة من خلال فرق متعددة التخصصات والقادرة على تقديم مزيج ملائم من المهارات والخبرات في مهمة معقدة للغاية. ولكي تكون فعالة، يجب ربط مراقبة عمل الأطفال بإطار أوسع يجمع بين كل الأطراف المشاركة في المراقبة واستخدام المعلومات الناتجة عنها على حد سواء. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.ilo.org/ipec/Action/Childlabourmonitoring.

• بينما يشجع السؤال الصعب رقم ٦ الشركات على التفكير في الدور المناسب للتدقيق، قد يشكل التدقيق جزءاً من نهج أوسع خاص بالتتبع.

منظمة العمل الدولية ومنظمة أصحاب العمل: دليل لأصحاب العمل: الدليل الثاني: كيف يمكن لأصحاب العمل القضاء على عمل الأطفال (جنيف، ٢٠٠٧). متاح على هذا الرابط:

www.ilo.org/public/english/dialogue/actemp/downloads/projects/child_guide2_en.pdf.

يتضمن هذا الدليل قسم عن معالجة عمل الأطفال مع الموردين في الحلقة الأولى (ص ٣٢-٣٨)؛ ووضع مدونة لقواعد السلوك (ص ٣٩-٤٥)؛ والتدقيق والمراقبة والاعتماد (ص ٤٦-٥٢)

• يوفر إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة مزيداً من التوجيهات بشأن تتبع الأداء حول قضايا حقوق الإنسان على نطاق أوسع (ص ٨١-٨٥). يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.ungpreporting.org.

ما هو الدور الملائم لعمليات التدقيق في تتبع فعالية جهودنا بشأن آثار عمل الأطفال التي تحدث بعيداً عنا في سلسلة القيمة؟



التحدي

لدى العديد من الشركات أنظمة قائمة لتتبع الأداء بشأن قضايا حقوق الإنسان في سلاسل القيمة الخاصة بها، بما في ذلك التقييم الذاتي للمورد وعمليات التدقيق التي تقومها الشركة أو أطراف ثالثة. ومن المرجح أن تشمل هذه الأنظمة المعمول بها آثار عمل الأطفال. والسؤال هو ما إذا كانت فعالة أم لا.

أسباب عدم تحقيق نموذج التدقيق التقليدي للنتائج

- ✓ **عدم الإفصاح** من قبل الموردين عن المعلومات الدقيقة بشأن أدائهم خلال بعض عمليات التدقيق، بما يؤثر الشكوك في قيمة وصحة المعلومات التي تم جمعها.
- ✓ **نقص القدرات** بين الموردين لمعالجة القضايا التي تم تحديدها بطريقة مستدامة.
- ✓ **عدم وجود حوافز متوقعة** بين الموردين، سواء الخارجيين أو الداخليين، لمعالجة مشكلات الأداء الاجتماعي، وعدم وجود التزامات مقابلة للاستثمار في إجراء تحسينات مستدامة.
- ✓ **التحديات الهيكلية** التي تعد خارجة عن سيطرة الموردين الأفراد، بما في ذلك السياق الاجتماعي والبيئات التنظيمية، والمسائل المتعلقة بكامل الصناعة.
- ✓ **ممارسات الشراء** الخاصة بالعلامات التجارية العالمية وتجار التجزئة العالميين، والحاجة إلى إدراك وتحسين الدور الذي قد يلعبونه في المساهمة في حدوث الآثار على العمال (تم تناول ذلك في السؤال الصعب رقم ٣).

انظر:

Shift: From audit to innovation: Advancing human rights in global supply chains (2013).

وتتميز معظم برامج إدارة سلاسل الإمداد والتوريد في الوقت الراهن بأساليب «المراقبة». الافتراض الأساسي في هذه الحالات هو أن الموردين وغيرهم من الشركاء التجاريين غير قادرين على احترام حقوق الإنسان أو غير راغبين في ذلك، وبالتالي هناك حاجة لفرض مدونات سلوك الشركة من أعلى إلى أسفل. ولتجنب الغش، تحتاج مثل هذه المدونات إلى المراقبة من خلال عمليات التدقيق.

ومع ذلك، فإن هذا الافتراض الأساسي لبرامج سلاسل الإمداد والتوريد القائمة على الامتثال افتراض خاطئ في معظم الأحيان. قد يكون الموردين على استعداد للامتثال للمعايير ولكن غير قادرين على ذلك في الواقع العملي. وتوضح البحوث أنه في وجود الدعم المناسب والظروف المواتية، يمكن أن تتحسن ظروف العمل إلى حد كبير.^{٢٠} تترك كبرى شركات التدقيق كذلك حدود نموذج التدقيق وحده في توليد تغيير مستدام.^{٢١}

أصبح من الواضح بشكل متزايد أن برامج التدقيق القائمة على المراقبة لديها تأثير محدود بمفردها في تحسين ظروف العمل بالنسبة للعمال واحترام حقوقهم، بما في ذلك منع ومكافحة عمل الأطفال. وتتلخص بعض الأسباب في المربع أعلاه.

في سياق عمل الأطفال، توضح الدروس المستفادة من التخلّلات الهامة مثل تلك الموجودة في صناعة كرة القدم في سيالكوت، في باكستان، ضرورة تجاوز التدقيق

(٢٠) انظر:

R.; Qin, F. and Brause, A.: "Does monitoring improve labor standards?" in *Lessons from Nike, ILR Review* (2007); and Locke, R: *The promise and limits of private power* (2014).

(٢١) انظر:

Ernst & Young: *Human rights and professional wrongs* (2014)

(الذي ساعد في تشخيص المشكلة في هذه الحالة) لفهم ومعالجة الأسباب الجذرية مثل الاستخدام الواسع النطاق للإنتاج القائم على العمل الأسري.^{٢٢}

الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

ممارسات الشركات رقم (٧)

شركة واحدة، ونهج متكاملة

شركة عالمية تحدد مصادر منتج زراعي بكميات كبيرة تكمل نهجها التقليدي في تدقيق الموردين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال برنامج شامل ومتكامل لاستهداف عمل الأطفال في المجتمعات التي يعيش فيها الأطفال المعرضين للخطر. ويتم هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة مجتمع مدني دولية. ويسعى البرنامج إلى معالجة الأسباب الجذرية لعمل الأطفال، بما في ذلك توفير مصادر بديلة لدخل الأسر، والفرص التعليمية للمراهقين، والتوعية للأباء والأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بتدريب المهندسين الزراعيين العاملين بها لاكتشاف عمل الأطفال، والتصعيد إلى المستوى المناسب حتى يتسنى تقديم سبل العلاج. وتشارك أيضاً في مجموعة أصحاب مصلحة متعددين متعلقة بقطاع محدد لمعالجة عمل الأطفال من خلال المشاركة على مستوى السياسات العامة.

في ضوء الإدراك أن التدقيق يمثل أداة تشخيصية مهمة ولكنه لا يشكل نظام إدارة في حد ذاته، بدأت الشركات الكبرى في استخدام مجموعة من الأساليب المبتكرة (انظر الجدول أدناه). توسيع نطاق هذه الأساليب لا يزال يمثل تحدي. ومع ذلك، لا يتوقع أن يكون لدى الشركات كل الأجوبة على الفور، ولكن يمكن توقع أن تدرك الشركات حدود الأساليب المعمول بها والتي تقوم على التدقيق، والبدء في استكشاف الخيارات مع التركيز على المخاطر الأكثر شدة على الأفراد والأخذ بعين الاعتبار آراء الخبراء من أصحاب المصلحة.

الاتجاهات بين الجيل الجديد من برامج الامتثال الاجتماعي الخاصة بسلاسل التوريد

- ✓ توفير الحوافز التجارية للموردين من أجل إدخال تحسينات على الأداء الاجتماعي، مثل السعر والحجم والمدة ووضع المورد المفضل
- ✓ مواءمة الممارسات الشرائية الداخلية مع التزامات حقوق الإنسان
- ✓ التحول من الامتثال القائم على «النجاح / السقوط» إلى برامج التحسين الشاملة والمتواصلة.
- ✓ تكامل أساليب بناء القدرات للموردين
- ✓ وضع مقاييس لمساعدة الموردين على تحديد مصلحة الأعمال التجارية التي يحققها تحسين الأداء الاجتماعي
- ✓ استبدال عمليات التدقيق بالتقييم التعاوني وتحليل الأسباب الجذرية الذي يتم إجراءه مع الموردين
- ✓ إيلاء اهتمام أكبر للدور المحتمل لآليات التظلم في تحسين الأداء الاجتماعي، دون تفويض دور النقابات العمالية
- ✓ جهود الشركات المشتريّة لاستخدام نفوذها لمعالجة المسائل النظامية من خلال أشكال مختلفة من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني أو من خلال التعاون مع نظرائهم التجاريين أو من خلال مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين.

ILO-IPEC: Pakistan – Prevention and elimination of child labour in global supply chains: the soccer ball industry (Geneva, ILO, 2010). Available at: www.ilo.org/ipec/informationresources/WCMS_IPEC_PUB_14356/lang-en/index.htm.

ما هو المتوقع؟

يتعين على الشركات أن تكون مستعدة للإبلاغ عن جهودها لمنع عمل الأطفال وتخفيف حدته، ولا سيما عندما تثار المخاوف من قبل أصحاب المصلحة المتأثرين أو الذين يُحتمل تأثرهم. يتعين على الشركات التي قد تتورط في حدوث آثار بالغة من جراء عمل الأطفال أن تبلغ رسمياً عن جهودها.

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-٥-١ التواصل مع أصحاب المصلحة: تتوقع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن يعكس شكل وتواتر بلاغات الشركة الآثار التي تلحقها بحقوق الإنسان.

- ✓ إذا كانت الشركة أو قد تكون متورطة في آثار عمل الأطفال الشديدة، هل تقوم بالإبلاغ رسمياً حول كيفية معالجتها لهذه الآثار؟
- ✓ هل يشمل أي إبلاغ رسمي من قبل الشركة معلومات أو ملاحظات من أصحاب المصلحة، مما يساعد على زيادة مصداقيته؟
- ✓ ما هي الطرق الأخرى التي تبلغ بها الشركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك أصحاب المصالح الذين يُحتمل تضررهم أو من ينوب عنهم، عن جهودها بشأن عمل الأطفال؟
- ✓ كيف يمكن للشركة التحقق من أن الجمهور المستهدف يمكنه الوصول إلى المعلومات التي تبلغها؟
- ✓ كيف يرتبط الإبلاغ بعمليات الشركة الأوسع بإشراك أصحاب المصلحة (انظر القسم ج-٦)؟

الأسئلة التشخيصية

ج-٥-٢ طبيعة المعلومات المقدمة: المعلومات المقدمة من قبل الشركة، سواء من خلال الإبلاغ الرسمي أو غير ذلك، يجب أن تمكن أصحاب المصلحة من إجراء تقييم صحيح لجهودها لمنع عمل الأطفال ومعالجة آثاره.

- ✓ هل تقدم الشركة معلومات كافية لتقييم مدى كفاية المعالجات التي تقوم بها؟
- ✓ هل المعلومات دقيقة وصادقة؟

الأسئلة التشخيصية

ج-٥-٣ الشفافية ومخاطر الإبلاغ: عند الإبلاغ عن جهودها، ينبغي على الشركات أن تنحاز إلى جانب أن تكون أكثر شفافية كلما أمكن ذلك. وفي ذات الوقت، تدرك مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن هناك قيود مشروعة على القدرة على تبادل المعلومات في ظروف معينة. ويمكن أن تشمل هذه الظروف وجود مخاطر على أصحاب المصالح المتضررين أو موظفي الشركة من الإبلاغ عن معلومات معينة، أو نتيجة للمطالبات المشروعة بالسرية التجارية. دليل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن مسؤولية الشركات وحقوق الإنسان يشير إلى أن هذا قد يشمل، على سبيل المثال، المعلومات المهمة للغاية للمفاوضات المتعلقة بالمعاملات التجارية المهمة طويلة مدة إجراء تلك المفاوضات، أو المعلومات التي يكفل القانون عدم الإفصاح عنها لأطراف ثالثة.^{٢٣}

- ✓ ما هو النهج العام الذي تتبعه الشركة فيما يتعلق بالشفافية بشأن جهودها لمعالجة آثار عمل الأطفال التي تم تحديدها؟
- ✓ هل ترى الشركة أي مخاطر على المتأثرين من أصحاب المصلحة (الأطفال وأسره) التي قد تنجم عن بلاغاتها؟

الأسئلة
التشخيصية

أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



• يقدم إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة إطاراً شاملاً للشركات للإبلاغ عن كيفية تنفيذها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. يمكنكم زيارة هذا الموقع: www.ungpreporting.org

• UNICEF: *Children's rights in sustainability reporting - A guide for integrating children's rights into the GRI reporting framework* (Geneva, 2014).

متاح على هذا الرابط:

www.unicef.org/eapro/Children_s_Rights_in_SustainabilityReporting_231213_Web.pdf.
ويضمن هذا التقرير الإرشادات بشأن مؤشرات مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) ذات الصلة بشأن الآثار المترتبة على مجموعة من حقوق الطفل.

• UNICEF: *Children are everyone's business: Workbook 2.0 - A guide for integrating children's rights into policies, impact assessments and sustainability reporting* (Geneva, 2013).

متاح على هذا الرابط:

www.unicef.org/csr/css/Workbook_2.0_231213_Web.pdf

^{٢٣} المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان: دليل تفسيري، ص ٦١ (نويبرك، ٢٠١١). متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/Documents/Publications/HR.PUB.12.2_En.pdf

ما هي المعلومات التي من المفيد الإبلاغ عنها بشأن كيفية سعي شركتي لمنع ومعالجة آثار عمل الأطفال، وخصوصاً عندما تستمر هذه الآثار؟



التحدي^{٢٤}

يتم حالياً وضع العديد من التقارير الخاصة باستخدام الشركات أو مسؤوليتها باستخدام مفهوم الأهمية النسبية. ومع ذلك، فإن التركيز على الأهمية النسبية فقط، والتي يوجد لها العديد من التعاريف، قد يترك قضايا حقوق الإنسان البارزة دون معالجة.

تدعم الشركات الجهود الرامية إلى وضع أساليب أكثر دقة للتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان التي تستند إلى مرجعيتها، بما في ذلك إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. على سبيل المثال، يتجه عدد متزايد من الشركات إلى إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتعزيز الإفصاح عن حقوق الإنسان. ويعد إطار الإبلاغ عن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان فريدي من نوعه بين مبادرات الإبلاغ غير المالية المعمول بها من حيث تركيزه على قضايا حقوق الإنسان البارزة: حقوق الإنسان التي في خطر التعرض لأشد الآثار سلبية. يساعد إطار الإبلاغ عن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الشركات على تحديد قضايا حقوق الإنسان البارزة الخاصة بها وتركيز الإبلاغ - فضلاً عن جهودها الإدارية التي تقوم عليها - على كيفية منع هذه المسائل ومعالجتها. التركيز في الإبلاغ يكون على المخاطر الشديدة على الأفراد، وليس فقط على الأعمال التجارية.

وهناك تحد آخر متعلق بالإبلاغ عن حقوق الإنسان بشكل عام، وعلى وجه الخصوص حول قضية مثل عمل الأطفال، هو أن النقاش غالباً ما يركز على الجهود الطوعية التي تقوم بها الشركة من خلال البرامج الخيرية أو غيرها من البرامج. وغالباً ما يكون الإفصاح عن البرامج الخيرية لا يرتبط بالاعتراف بارتباط عمليات أو منتجات أو خدمات الشركة بآثار عمل الأطفال، فعلى الشركة مسؤولية بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للعمل على منع ومعالجة تلك الآثار من خلال استخدام النفوذ.

قد يكون الاستثمار الاجتماعي أو الأنشطة الخيرية لدعم أو تعزيز القضاء على عمل الأطفال ومعالجته ذو صلة من منظور مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إذا كانت تشكل جزءاً من استراتيجية مصممة خصيصاً لمنع ومعالجة آثار عمل الأطفال التي قد تكون الشركة متورطة فيها. لكن، وكما يوضح مبدأ الإبلاغ (د) من إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، إذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي أن تضمن الشركة أن هذا النوع من المعلومات لا يحجب أو ينتقص من الإفصاح عن كيفية سعيها للاضطلاع بمسؤولياتها لاحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التحرر من عمل الأطفال.

^{٢٤} موقع إطار الإبلاغ عن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية على شبكة الإنترنت يستند إلى تحليل المشاكل الخاصة بوضع التقارير الواهنة المتعلقة بحقوق الإنسان والمبنية على هذا الرابط: <http://www.ungpreporting.org/resources/faq> www.ungpreporting.org/resources/

الأساليب العملية التي تتبعها الشركات

عندما يكون عمل الأطفال قضية حقوق إنسان بارزة بالنسبة للشركة، فهناك مجموعة من المعلومات التي يمكن للشركات تقديمها لتوضيح أسلوب الشركة في منع ومعالجة آثار عمل الأطفال. من بين الأمثلة التي كشفت عنها الشركات مؤخراً ما يلي:

■ تقديم تفاصيل حول أي آثار عمل أطفال تم الكشف عنها من خلال نتائج التدقيق (على سبيل المثال، عدد الأطفال العاملين الذي تم تحديده)، وكيف تستخدم الشركة نفوذها لضمان معالجة هذه الآثار (على سبيل المثال، مساعدة المورد على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من وتوثيق ما يثبت السن لتجنب توظيف العمال دون السن القانونية في المستقبل).

■ إجراء وتبادل الدراسات حول مدى انتشار عمل الأطفال وطبيعته في القطاعات الفرعية والمجتمعات والبلدان التي تعتمد فيها الشركة على توريدها.

■ توضيح الحالات التي قد تكون فيها عمليات الشركة مرتبطة بشكل مباشر بآثار عمل الأطفال حتى لو كان ذلك لا يحدث في عمليات الشركة أو عمليات الشركاء التجاريين المباشرين (على سبيل المثال، شركة سياحة لا تستخدم عمل الأطفال في عملياتها ولكنها تعمل في السياقات التي يمثل عمل الأطفال خطر كبير في أجزاء أخرى من سلسلة القيمة السياحية، مثل إنتاج وبيع الهدايا التذكارية).

■ الإعلان عن النصوص الكاملة أو المختصرة للتقييمات التي تجريها أطراف ثالثة بشأن فعالية أسلوب الشركة تجاه عمل الأطفال في سياقات محددة عالية المخاطر.

■ توضيح الأطراف التي تعمل معها الشركة لمعالجة حالات عمل الأطفال حيثما تتواجد، وخبرة الشركاء ذات الصلة، وكيفية تنظيم تلك الشراكات.

■ تبادل دراسات الحالة التي تفسر الديناميكيات المعقدة التي تؤدي إلى عمل الأطفال في سياق قطاع أو بلد معين، ومختلف الجهات الفاعلة التي يجب أن تشارك في الجهود المبذولة لمعالجة الوضع بشكل مجد، والدور الخاص الذي تلعبه الشركة أو تنوي لعبه كجزء من تلك الصورة، اعتماداً على كيفية تورطها في الآثار (نتسبب فيها، أو تسهم فيها، أو ترتبط بها).

■ المعلومات التي تساعد على التعريف بتطور أداء الشركة من سنة إلى أخرى حول هذه المسألة، وتأثير هذه البرامج على الأسباب الجذرية لعمل الأطفال على مدار الوقت.

ما هو المتوقع؟

العمل المجدي مع الأشخاص الذين قد يتضرروا، أو ممثليهم الشرعيين، هو جزء لا يتجزأ من العناية الواجبة بحقوق الإنسان، وهذا يشمل العناية الواجبة فيما يتعلق بآثار عمل الأطفال. مثل هذا العمل يساعد على أن يكون للشركة تفهم كامل لكيفية تأثير أعمالها وقراراتها على الأطفال وأسرها.

كما أن العمل مع أصحاب المصلحة الذين يحتمل تضررهم مهم على نحو خاص بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عند تقييم الآثار (لفهم كيف قد تتورط الشركة في آثار عمل الأطفال) وتتبع الأداء (لتقييم مدى نجاح تدابير الوقاية وتخفيف الآثار). ومع ذلك، في حالة الأطفال المعرضين لخطر عمل الأطفال، يجب توخي الحذر الشديد عند النظر في مثل هذا التعامل المباشر، فغالباً ما تحتاج الشركات إلى استشارة مصادر مطلعة حول عمل الأطفال بدلاً من الأطفال أنفسهم المحتمل تضررهم.

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-٦-١ التعامل مع أصحاب المصلحة المحتمل تضررهم: ينبغي أن تتعامل الشركات مع الأشخاص الذين قد يتضرروا من عملياتها وأخذ آرائهم بعين الاعتبار. عندما يكون مثل هذا التعامل غير ممكن، كما هو الحال في كثير من الأحيان مع الأطفال المعرضين لخطر عمل الأطفال، ينبغي على الشركة أن تنظر في كيفية التعرف على وجهات نظر هؤلاء الأطفال من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين و / أو الخبراء من أصحاب المصلحة القادرين على الوصول إلى الأطفال أو أن يعيروا بمصادقية عن وجهات نظرهم. عند النظر في التعامل المباشر مع الأطفال، يتعين على الشركات أن تولي اهتماماً خاصاً لضعفهم واتباع إرشادات الخبراء حول كيفية التعامل معهم بشكل مناسب.

- ✓ هل تسعى الشركة للتعامل مع الأطفال الذين يحتمل تضررهم أو مع أسرهم، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم آثار الشركة وتتبع فعالية معالجتها؟
- ✓ هل تتبع الشركة إرشادات الخبراء عند تخطيط أو إجراء مثل هذا التعامل المباشر مع الأطفال؟
- ✓ عندما يكون هذا التواصل غير ممكن، هل تتشاور الشركة مع وكلاء موثوق في مصداقيتهم حول آراء الأطفال، مثل خبراء حقوق الأطفال المحليين أو المنظمات المجتمعية؟

الأسئلة التشخيصية

ج-٦-٢ التعامل مع أصحاب المصلحة الآخرين: كما لوحظ في القسم ج - ٣ تعتبر الحكومات هي الجهات الفاعلة الهامة للغاية التي يمكن العمل معها في الجهود المستدامة لمعالجة آثار عمل الأطفال. قد ترغب الشركات في العمل مع غيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في مراحل مختلفة من إدارتها لمخاطر عمل الأطفال. ويمكن أن يشمل أصحاب المصلحة المعنيين ممثلين عن النقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالسياسات، والمنظمات الدولية والحكومات الفردية. هذه الجهات قد تكون مصادر مهمة للمعلومات أو شركاء في العمل التعاوني لمنع ومعالجة آثار عمل الأطفال.

الأسئلة التشخيصية

- ✓ كيف يمكن للشركة تحديد أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة للتعامل معهم حول مخاطر عمل الأطفال؟
- ✓ كم مرة وبأي الطرق تعاملت الشركة مع أصحاب المصلحة المذكورين حول هذه القضايا؟
- ✓ هل يمكن لأصحاب المصلحة المبادرة بالتعامل مع الشركة حول هذه القضايا، وهل يقومون بذلك؟
- ✓ ما هي أهداف مثل هذا التعامل وهل يتم تحقيق هذه الأهداف في الواقع العملي؟ إذا لم يكن كذلك، لماذا لا؟
- ✓ كيف تؤثر وجهات نظر أصحاب المصلحة على قرارات وإجراءات الشركة؟

ج-٦-٣ الفئات الضعيفة والمهمشة: يمكن للأطفال أن يكونوا من الفئات الأكثر ضعفاً بين أصحاب المصالح المحتمل تضررهم. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك أطفال ينتمون إلى فئات من الناس قد يكونوا معرضين بشدة لخطر الضعف والتهميش. ويمكن أن تشمل هذه الفئات الشعوب الأصلية، أو الأقليات العرقية، أو بعض الجماعات الدينية، أو من هم من أصل أو طائفة معينة، أو العمال المهاجرين من بلدان أخرى. قد تختلف الآثار كثيراً أيضاً بين الفتيان والفتيات.

الأسئلة التشخيصية

- ✓ هل تأخذ الشركة في الاعتبار الآثار على الأطفال من الفئات أو السكان الذين قد يكونوا معرضين بشدة لخطر الضعف أو التهميش؟ كيف؟
- ✓ هل تنتظر الشركة في الأنواع المختلفة من الآثار التي يمكن أن يتعرض لها الفتيان والفتيات؟ كيف؟



أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟

◆ يقدم موقع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية معلومات عن أهمية الحوار الاجتماعي عند معالجة عمل الأطفال. يمكنكم زيارة هذا الموقع:

www.ilo.org/ipecc/Action/social-dialogue.

◆ UNICEF: **Engaging stakeholders on children's rights: A tool for companies** (Geneva, 2014).

متاح على هذا الرابط:

www.unicef.org/csr/css/Stakeholder_Engagement_on_Childrens_Rights_021014.pdf

◆ Stop Child Labour: **Action plan for companies to combat child labour** (The Hague, 2012).

وهو التوجيه بشأن إشراك أصحاب المصلحة، وهو متاح على هذا الرابط:

www.stopchildlabour.wbbclient.com/assets/2015/06/actionplanchildlabour.pdf.

◆ Shift: **Bringing a Human Rights Lens to Stakeholder Engagement**. Shift workshop report No. 3, August 2013.

وهو منشور بشأن مشاركة أصحاب المصلحة بشكل عام متاح على هذا الرابط:

www.shiftproject.org/sites/default/files/Bringing_a_Human_Rights_Lens_to_Stakeholder_Engagement.pdf.

◆ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل: التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بآثار قطاع الأعمال على حقوق الطفل. متاح على هذا الرابط:

www2.ohchr.org/english/bodies/crc/docs/GC/CRC-C-GC-16_en.doc.

ما هو المتوقع؟

عندما تكتشف الشركة أنها قد تسببت أو ساهمت في أثر عمل الأطفال، فهي تتحمل مسؤولية توفير العمليات المشروعة لمعالجة هذا الأثر أو التعاون في هذا الشأن. المعالجة في سياق عمل الأطفال عملية دقيقة وغالباً ما تكون معقدة وتتطلب الخبرات الملائمة. ومن الجدير بالذكر أنه في حين لا يتوقع أن تعالج الشركات الآثار التي لم تتسبب أو تساهم فيها بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إلا أنها قد تختار أن تفعل ذلك أو قد تساهم في جهود المعالجة الأوسع كجزء من منهج مستقبلي للتخفيف من مخاطر استمرار أو تكرار مثل هذه الآثار (انظر القسم ب-٣).

الخطوة (٤) من الدليل الثاني من أدلة منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل^{٢٥} تحدد توجيهات مفيدة لأصحاب العمل لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ الإجراءات لمعالجة عمل الأطفال. في الدليل، يُنصح أصحاب العمل بأن يدركوا أن فصل الأطفال العاملين دون النظر في كيفية استبدال دخل الأسرة المفقود، قد يكون أمر خطير للغاية.

يتعين على الشركات وضع أو المشاركة في آليات فعالة للتظلم على المستوى التنفيذي للمساعدة في تحديد ومعالجة حالات عمل الأطفال. وينبغي أيضاً أن تشجع شركائها التجاريين وأن يقتضي منهم، حيثما كان ذلك ملائماً، أن يكون لديهم مثل هذه الآليات. توضح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن آليات التظلم هذه يجب أن تكون قريبة بقدر الإمكان من مستوى حدوث الأثر (على سبيل المثال، على أرض المصنع أو على مستوى المجتمع المحلي)، ويجب ألا تحول دون الوصول إلى الآليات القضائية أو تفوض دور النقابات العمالية، أو إجراءات العلاقات الصناعية المعمول بها.

ويعد تصميم الآليات المناسبة لكي يستخدمها الأطفال من الأمور الصعبة. عادة، يتم الوصول إلى آليات التظلم من قبل الكبار نيابة عن الأطفال، أو مع أخذ مصالح الأطفال في الاعتبار، مثل النقابات العمالية، أو ممثلي المجتمع المحلي، أو موظفي الشركة المسؤولين عن زيارة العاملين الميدانيين أو المحليين أو العمل معهم، أو الأطراف الثالثة من المقيمين والمدققين، أو منظمات المجتمع المدني المناصرة لحقوق الطفل وغيرهم.

وبالنظر إلى أن سبل المعالجة المستدامة لآثار عمل الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية لعمل الأطفال، فمن المهم للشركات فهم عمليات المعالجة وآليات التظلم الموجودة على مستوى الدولة، وكيف يمكن للشركة أن تعتمد على هذه العمليات والآليات أو تدعمها من خلال جهودها الذاتية. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل الوطنية تقديم المشورة ودعم الشركات في هذا الصدد.

^{٢٥} منظمة العمل الدولية ومنظمة أصحاب العمل: القضاء على عمل الأطفال (٢٠٠٧)، مرجع سابق، الدليل الثاني، الخطوة ٤

ما هي الخطوات الرئيسية؟

ج-٧-١ وضع عمليات المعالجة أو المشاركة فيها: ينبغي على الشركة أن تكون مستعدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم سبل المعالجة عندما تتسبب أو تساهم في حدوث أثر عمل أطفال. ينبغي أن تكون قد وضعت الإجراءات التي تتوافق مع المعايير الدولية وإرشادات الخبراء.

- ✓ ما هي العمليات القائمة لدى الشركة لتقديم سبل المعالجة أو المشاركة فيها عندما تتسبب أو تساهم في أثر عمل الأطفال؟
- ✓ هل هذه العمليات تنعكس في سياسات أو إجراءات الشركة؟
- ✓ هل هذه العمليات تضمن حماية المصالح الفضلى للطفل أياً كان النهج المتبع؟ كيف؟
- ✓ هل واجهت الشركة تحديات في توفير سبل المعالجة في الحالات التي اكتشفت فيها تسببها أو مساهمتها في عمل الأطفال؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف تم معالجتها؟

الأسئلة التشخيصية

ج-٧-٢ آليات التظلم على المستوى التنفيذي: تنص مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن أي آلية تظلم غير قضائية يجب أن تستوفي معايير معينة لتكون فعالة. يتعين على الشركات التأكد من أن آلياتها الخاصة وغيرها من الجهات التي يتعاملون معها أو يدعمونها تفي بالمعايير الواردة أدناه (انظر المبدأ التوجيهي ٣١ للحصول على معلومات إضافية).

في بعض السياقات هناك آليات وطنية محددة تركز على حماية الأطفال (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة). في مثل هذه الحالات، يتعين على الشركات الفردية دعم تلك الآليات من خلال الترويج لها بين أصحاب المصلحة والشركاء التجاريين وغيرهم كمسار أساسي للانتصاف.

الأسئلة التشخيصية

- هل أنشأت الشركة أو تشارك في آلية تظلم فعالة على المستوى التنفيذي والتي يمكن أن تساعد في تحديد ومعالجة حالات عمل الأطفال؟
- هل تفي آلية التظلم بالشروط التالية؟ هل هي:
- ✓ شرعية (هل تحظى بثقة المستخدمين المحتملين)؛
 - ✓ سهولة الوصول إليها (هل هي معروفة لدى المستخدمين المحتملين وهل يتم توفير المساعدة لمن قد يواجهون عوائق تحول دون وصولهم إليها)؛
 - ✓ يمكن التنبؤ بها (هل توفر إجراءات واضحة ومعروفة)؛
 - ✓ منصفة (هل لدى المستخدمين سبل كافية للوصول إلى المعلومات والدعم من أجل المشاركة على أساس مستنير يتسم بالإنصاف والاحترام)؛
 - ✓ شفافة (هل تبقى الأطراف على علم بالتقدم المحرز)؛
 - ✓ متماشية مع الحقوق (هل أوجه المعالجة المقدمة متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان)؛
 - ✓ مصدر للتعلم المستمر (هل تحدد الدروس اللازمة للحيلولة دون إلحاق الضرر في المستقبل)؛
 - ✓ تقوم على المشاركة والحوار (هل يتم استشارة المستخدمين المحتملين بشأن تصميم وأداء الآليات، وهل يتم التركيز على الحوار كوسيلة لحل المظالم)؟

ج-٧-٣ دور الشركاء التجاريين في توفير سبل المعالجة: عندما تساهم شركة في أثر عمل أطفال من خلال شريك تجاري أو مورد (على سبيل المثال، نتيجة للضغط الناجمة عن ممارساتها الشرائية)، قد يكون الطرف الآخر في وضع أفضل لأخذ زمام المبادرة لتوفير العلاج لأنه قد يكون الأقرب إلى مكان وقوع الأثر. ومع ذلك، في حالات مساهمة الشركة في الأثر، من المتوقع أن تشارك أيضاً في العلاج بقدر مساهمتها.

في حالة عدم تسبب الشركة أو إسهامها في الأثر، ينبغي أن تشجع أو تقتضي من شريكها التجاري توفير سبل المعالجة. وقد وجدت الشركات أنها تحتاج إلى النظر في دعم أو تحفيز الشركاء التجاريين الذين يواجهون قيوداً مشروعة حتى تكون هذه المتطلبات فعالة في الواقع العملي، مثل القيود المتعلقة بالتكاليف.

الأسئلة التشخيصية

- ✓ ما هي الخطوات التي تتخذها الشركة لتشجيع أو الاشتراط على شركائها التجاريين والموردين وغيرهم أن يكون لديهم الآليات التظلم الفعالة وأن يوفرُوا المعالجة حيثما تسببوا أو ساهموا في أثر عمل أطفال؟
- ✓ كيف يمكن للشركة أن تدرك مدى فعالية هذه الآليات، ومدى توافق سبل المعالجة التي يتم تقديمها مع المصالح الفضلى للأطفال المعنيين؟

ج-٧-٤ آليات التظلم في المبادرات التعاونية: ينبغي أن تكون آليات التظلم جزءاً من أي مبادرات في قطاع صناعة خارجية، أو مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، أو أي مبادرات تعاونية أخرى تشارك فيها الشركة لمعالجة عمل الأطفال.

- ✓ هل تشارك الشركة في أي مبادرات في قطاع الصناعة، أو مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين أو المبادرات التعاونية لمعالجة آثار عمل الأطفال؟ هل توجد لديها آلية للتظلم؟
- ✓ كيف يمكن للشركة أن تعرف مدى فعالية آلية التظلم؟

الأسئلة
التشخيصية

أين يمكنني العثور على المزيد من المعلومات؟



UNICEF and the Danish Institute for Human Rights: **Children's rights in impact assessments - A guide for integrating children's rights into impact assessment and taking action for children** (Geneva, 2013)

متاح على هذا الرابط:

www.unicef.org/csr/css/Children_s_Rights_in_Impact_Assessments_Web_161213.pdf

يقدم هذا التقرير المشورة بشأن آليات التظلم ويستند إلى حقوق الطفل ومبادئ الأعمال التجارية.

ECPAT: **Don't Look Away project.**

يمكنكم زيارة هذا الموقع:

www.ecpat.be/en/our-actions/awareness-raising/dont-look-away-2/.

يسعى هذا المشروع إلى رفع الوعي بشأن الخطوط الساخنة الوطنية القائمة للإبلاغ عن الإساءات التي يتعرض لها الأطفال في سياق الاستغلال الجنسي خلال السفر والسياحة.

Shift: **Remediation, grievance mechanisms and the corporate responsibility to respect human rights.** Shift workshop report No. 5, May 2014.

متاح على هذا الرابط:

www.shiftproject.org/sites/default/files/May%202014%20Shift%20BLP%20Workshop%20Report%20Remediation.pdf.

Rees, Caroline: **Piloting principles for effective company-stakeholder grievance mechanisms: A report of lessons learned.** CSR Initiative, Harvard Kennedy School (Cambridge, 2011).

متاح على هذا الرابط:

www.business-humanrights.org/sites/default/files/media/documents/ruggie/grievance-mechanism-pilots-report-harvardcsri-jun-2011.pdf.

تقرير عن آليات التظلم على المستوى التنفيذي التي تقوم بها مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات نيابة عن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

الملحق أ

المعايير والصكوك الدولية

✓ تحدد الحد الأدنى للسنة لأنواع مختلفة من العمل ✓ تم التصديق عليها وتنفيذها من قبل ١٦٨ بلد ✓ الإعفاءات للبلدان النامية قائمة، ولكن عدد قليل فقط قام بتطبيقها	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للسنة، ٢٦١٩٧٣
✓ تحدد أنواع معينة من عمل الأطفال باعتبارها «أسوأ الأشكال»، والتي يجب القضاء عليها كمسألة ذات أولوية ✓ أسرع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تم التصديق عليها حيث بلغ عدد البلدان المصدقة ١٧٩ بلد ✓ يجب على الدول المنضمة للاتفاقية وضع «قوائم الأعمال الخطرة» التي تحدد الأنشطة التي لا ينبغي أن يقوم بها أي شخص دون سن ١٨ سنة	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ٢٧١٩٩٩
✓ توجيهات للشركات متعددة الجنسيات والحكومات وأصحاب العمل ومنظمات العمال ✓ أول أداة لمنظمة العمل الدولية تخاطب الشركات بشكل مباشر ✓ يتضمن أحكاماً بشأن الحد الأدنى للسنة وأسوأ أشكال عمل الأطفال	إعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمنشآت متعددة الجنسية والسياسات الاجتماعية ٢٨١٩٧٧
✓ يلزم الدول باحترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية، سواء كانت أو لم تكن قد صدقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة ✓ يتضمن المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية في الاتفاقيتين رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ المتعلقة بعمل الأطفال ✓ تم الإشارة إليه مرجعياً في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ✓ أبدت العديد من الشركات التزامها بتنفيذه	إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ٢٩١٩٩٨
✓ معاهدة للأمم المتحدة ✓ أكثر معاهدات الأمم المتحدة التي تم التصديق عليها (١٩٤ دولة) ✓ تغطي مجموعة واسعة من حقوق الطفل، بما في ذلك عمل الأطفال	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ٢٠١٩٨٩

(٢٦) متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0:NO:12100:P12100_INSTRUMENT_ID:312283:NO

(٢٧) متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0:NO:12100:P12100_INSTRUMENT_ID:312327:NO

(٢٨) إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والبيئات الاجتماعية، والذي اعتمد في عام ١٩٧٧ والمعدل في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٦. متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_094386/lang-en/index.htm

(٢٩) متاح على هذا الرابط: www.ilo.org/declaration/thedeclaration/textdeclaration/lang-en/index.htm

(٣٠) متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

ISBN 978-92-2-631103-9



9 789226 311039

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة


٩ شارع د. طه حسين، الزمالك، ١١٢١١،

القاهرة- جمهورية مصر العربية

تليفون: ٢٧٣٥ ٠١٢٣ (+٢٠٢)

فاكس: ٢٧٣٦ ٠٨٨٩ (+٢٠٢)

www.ilo.org/cairo

ILO Cairo Office - مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة - 

@ilocairo 

www.ilo.org/childlabour